النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 583 ■ من 12 الى 18 دجنبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

القطاع الصحي الخاص: شروط استثمار لاستغلال رأسمالي فاحش للحق في الصحة

09 08 07

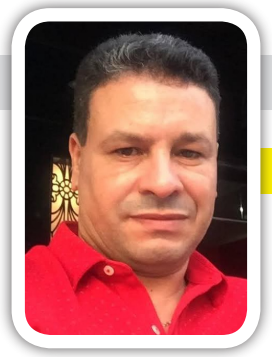

كمال السعيدي :

ضيف العدد

إن غاية القطاع الخاص (في مجال الصحة) هو تحقيق الأرباح ومكافأة استثماراته بطرق جشعة أحيانا

15

النظام المخزني نظام استبدادي ينتج ويعيد إنتاج الفساد والتبعية

06

المؤامرات تتواصل ضد الشام من طرف الإمبريالية والصهيونية بأدوات التخلف والإرهاب

13

كلمة العدد:

حقوق الإنسان في صيغتها الواقعية هي حقوق المواطن/ة الكادح/ة

دأبت المنظومة العالمية على تخليد اليوم العالمي لحقوق الانسان يوم 10 دجنبر من كل سنة. وبالنسبة للقوى المناضلة التقدمية بالمغرب أصبح العاشر من دجنبر مناسبة الاحتجاج على الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان وضحايا الممارسات القمعية التي اقترفها النظام ولا زال مستمرا في ارتكابها وفي توسيع مجالاتها حين يزج بالملايين من المواطنات والمواطنين في أتون الفقر وكل آفاته من جوع وجهل وانتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية وانعدام الماء الشروب وتفاحش الجهل والامية.

ببلادنا وبحكم التجربة في النضال الحقوقي يمكن أن نجتهد ونعمل على تطوير فهمنا لمسالة حقوق الإنسان حتى تشمل الأساسي من حقوق المواطنات والمواطنين كحقوق فردية وجماعية. ولهذا وجب ربط هذه الحقوق بالمحددات السياسية والاجتماعية نظرا لما تفرضه سياسة الدولة من اعتداءات مسترسلة على الحقوق والحريات الأساسية. فالفصل 31 من دستور 2011 يعتبر لوحده دستورا داخل الدستور، وبمنطوقه تحللت الدولة من واجباتها السياسية تجاه الطبقات الفقيرة والمفقرة ببلادنا. لقد تنصلت من واجب توفير الحق في التعليم وفي العلاج وفي الشغل وفي الحياة الكريمة لعامة الشعب. بالإضافة الى كون الدستور يشمل مجمل القضايا الأساسية في حياة شعبنا وضمن صياغات عامة وفضفاضة، ويحيل إلى تنزيلها عبر المساطر والقوانين التطبيقية، وبذلك يفتح طريق التنصل أو التضييق كما هو الحال اليوم مع أمر الحق في الإضراب الذي صدر في حقه قانون تراجعي خطير وضرب في الصميم حق الطبقة العاملة وجميع فئات الشغيلة في استعماله كوسيلة من أجل الدفاع عن الحقوق والحفاظ على المكتسبات. بذلك تتضح العلاقة المتلازمة والشرطية بين النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الأرضية السياسية والإطار العام للممارسة الديمقراطية التي تحمي أولا وقبل كل شيء مصالح عامة الشعب.

بالإضافة الى ورش محاسبة الدولة على جرائم الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان المتمثلة في القمع والاعتقال والاغتيالات السياسية وحتى الإعدامات الصادرة من محاكمات غير عادلة، ينفتح اليوم مسار جديد في مجال النضال الحقوقي، يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الجديدة والمس الخطير بحقوق ومصالح اوسع فئات الجماهير الشعبية.

علينا إذن ونحن نخوض النضال في الجبهة الحقوقية أن نكون مسلحين بنظرة متجددة تقدم تصورا جديدا لهذه الجبهة من حيث مجالها ومن حيث الأولويات ومن حيث الخطط النضالية ومن هي الجهات المعنية بهذه الخطط وعلاقة المنظومة الحقوقية من جمعيات ومنظمات وأحزاب.

إننا في حزب النهج الديمقراطي بلورنا وطورنا تصورنا لمثل هذه القضايا لما قررنا في خطنا السياسي العمل ضمن السيرورة الثانية، تلك المتعلقة بالتنظيمات المستقلة للجماهير والتي تنشأ من خلال الحركة النضالية لهذه الجماهير. فأينما تضررت الجماهير الشعبية فإنها تنخرط تلقائيا أو بتفاعل مع مبادرات في حركة النضال الدفاعي على حقوقها وتنظم نفسها حسب الشروط المتاحة. إنها حركة موضوعية وقائمة، وعلى الحزب أخذها كحقيقة موضوعية وأن ينخرط فيها من أجل دعمها ومساندتها وتشبيكها وتحصينها من اختراقات العدو الطبقي. في صلب هذه السيرورة يوجد النضال الحقوقي بمشمولات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الكادحة والمفقرة.

ونحن نحيي اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نجدد التأكيد على أهمية النضال من أجل هذه الحقوق شريطة أن ننزلها إلى أرض الواقع ببلادنا، أي أن نربطها بحالة الاستغلال المكثف لعرق جبين العمال والفلاحين وكل الكادحين، وأن نربطها أيضا بمقاومة الاستبداد المبطن بمساحيق ديمقراطية الواجهة وبفصول دستور ممنوح تعترف شكليا بالحقوق وتسحبها عند إصدار القوانين المنظمة والمساطر التطبيقية.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

• يخلد ذكرى استشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي شهيدة الحركة الماركسية اللينينية المغربية

يدين تحميل الطبقة العاملة والكادحين/ات عواقب السياسات الطبقية التقشفية المملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية

يخلد القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اليوم الوطني للمرأة المناضلة (11 دجنبر) الذي يصادف هذه السنة الذكرى 48 لاستشهاد المناضلة الثورية الماركسية اللينينية سعيدة المنبهي، شهيدة الشعب المغربي وعروس شهدائه الأبرار وهم يتطلعون إلى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي.

وإذ يخلد القطاع النسائي لحزبنا هذه الذكرى، فإنه يستحضر التاريخ النضالي المجيد للشهيدة سعيدة، الزاخر بالدروس والمواقف وبصلابة القناعات والتضحيات، من أجل بناء غد تضيئه الحرية والكرامة والمساواة، وينتفي فيه الظلم والاستبداد والتسلط الطبقي المخزني على شعبنا.

وعلى الرغم من قصر عمر حياتها فقد كانت ولا زالت مدرسة حقيقية وملهمة للنضال، خاصة وقد تشكل وعيها السياسي في منظمة «إلى الأمام» الثورية، مستلهمة قيم المد الثوري وقضايا حركات التحرر الأممي. ويسجل لها التاريخ وجمهور رفاقها ورفيقاتها أنها استرخصت حياتها في سبيل قناعاتها: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وانحيازها للطبقة العاملة والفلاحين/ات الفقراء والفقيرات وكل الكادحين/ات.

يخلد قطاعنا النسائي ذكرى استشهاد المناضلة سعيدة المنبهي، والإمبريالية الأمريكية والصهيونية تزداد شراستها في إشعال الحروب و تدمير الشعوب و إبادتها والاستيلاء على مقدراتها، ولعل ما يقع في فلسطين و لبنان وسوريا والسودان وغيرها من بقاع العالم لخير دليل على مدى وحشية هذا النظام الامبريالي وهمجيته، وفي المقابل لا زالت الشعوب المقهورة تتلمس طريقها، وأخرى حصلت لديها القناعة بأن لا محيد عن المقاومة والتصدي والصمود من أجل التحرر الوطني الديمقراطي في أفق الاشتراكية ينمحي فيه الاستبداد والاستغلال والاضطهاد.

وفي ظل احتداد الصراع الطبقي ببلادنا تتعرض الطبقة العاملة إلى شتى أصناف الاستغلال وهيمنة الرأسمال المتوحش واستقواء الباطرونا الجشعة على العمال والعاملات مستفيدة من دعم وتواطؤ النظام المخزني معها، ضاربة بعرض الحائط حقوقهم/ن ومكتسباتهم/ن، متجاوزة قوانين الشغل على علاتها. وتزداد وضعية المواطنين/ت المغاربة بؤسا وهشاشة أمام سياسات التقشف والارتفاع المهول للأسعار في مواد الاستهلاكية الأساسية، وأمام القمع الأهوج والاعتقالات والمتابعات التي تستهدف كبح احتجاجات الجماهير الشعبية المقهورة.

وبهذه المناسبة الخالدة، فإن المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وفي خضم هذا الواقع المأزوم:

• يدين تحميل العاملات الكادحات عواقب السياسات الطبقية التقشفية المملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية والهادفة إلى تحكم المافيا المخزنية في ثروات البلاد، والدفع بالسواد الأعظم من بنات وأبناء الشعب إلى الغرق في براثن الفقر والبطالة والأمراض المجتمعية.

• -يجدد دعم القطاع النسائي لحزبنا ومساندته لعمال وعاملات شركة سيكوم . سيكوميك بمكناس، ويحيي روح النضال والصمود التي تطبع نضالهن/هم البطولي، وإنه لنصر قريب.

• يعلن تضامنه اللامشروط مع العمال والعاملات الزراعيات بمنطقة اشتوكة أيت باها في نضالهم/ن من أجل تحقيق المطالب المشروعة ومن أجل العيش الكريم، ويدين

أساليب القمع والترهيب المسلطة عليهم/ن لثنيهم/ن عن مواصلة النضال والاحتجاج ضد عبودية الباطرونا.

• يشجب الحصار المضروب على العاملات والعمال فيما يسمى بالمناطق الحرة وفي مجموعة من الوحدات الصناعية والزراعية ومنعهم/ن من التنظيم والانخراط النقابي.

• يجدد تضامنه التام مع نساء فكيك اللواتي يقدن تجربة نضالية فريدة من نوعها في ظل حصار مخزني فاشل لأشكالهن النضالية النموذجية.

• يجدد تضامنه مع ضحايا الزلزال وضحايا الفيضانات التي ضربت بعض المناطق في البلاد.

• يعبر عن تضامنه مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية ويحيي عاليا النساء الفلسطينيات واللبنانيات والسودانيات على صمودهن وتحملهن ويلات الحرب المدمرة ويشد على أياديهن في إجلال وإكبار.

• يدين كل الإدانة استمرار الكيان الصهيوني المحتل بدعم من الدول الامبريالية بقيادة و.م.ا وحلفائها في إبادة الشعب الفلسطيني في ظل صمت المنتظم الدولي على جرائمه.

• يستهجن ويدين الأنظمة العربية الرجعية المنبطحة والمطبعة مع الكيان الصهيوني ويطالب بإسقاط التطبيع المخزني معه.

• يؤكد انخراط القطاع النسائي لحزبنا في كافة النضالات التي يخوضها العمال والعاملات والكادحون/ات في مختلف المناطق في أفق توحيدها بقيادة الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

المجد والخلود للشهيدة سعيدة ولكافة شهيدات وشهداء الحرية في المغرب وفلسطين ولبنان والسودان وفي كل مكان.

المكتب الوطني للقطاع النسائي
حزب النهج الديمقراطي العمالي
- المغرب
بتاريخ 11 دجنبر 2024

بيان لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها

على إثر استمرار الحراك السلمي لعمال و عاملات القطاع الزراعي باشتوكة أيت باها و الدعوة الى تنفيذ إضراب عن العمل للمرة الثانية أيام 09\10\11 دجنبر 2024 بمختلف الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف من أجل تلبية مطالب مادية و اجتماعية وتحسين ظروف العمل، نتيجة مماطلة الحكومة وعدم جديتها في التعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة للعمال والعاملات، وغياب أية حلول ملموسة، عقدت « لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها « اجتماعا يوم الجمعة 06 دجنبر 2024 بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببيوكرى تم خلاله الإستماع إلى تقارير العمال والعاملات ومختلف المستجدات والقضايا المرتبطة بالحراك بما فيه التضييق و التخويف الذي أصبحت تتعرض له مجموعة من العاملات والعمال و تغليب المقاربة الأمنية القمعية كأسلوب وحيد للاستجابة للمطالب .وعليه فإن لجنة الدعم المشكلة من الإطارات الديمقراطية بالإقليم وهي تتابع تطورات ومجريات الأحداث تبلغ الرأي العام الوطني والدولي مايلي :

1 – تساند وتدعم مختلف النضالات والاحتجاجات المشروعة التي يخوضها العمال والعاملات بالإقليم بما فيها إضراب أيام 09\10\11 دجنبر الجاري، وتحمل مسؤولية الاحتقان الاجتماعي وتصاعد النضالات والاحتجاجات للحكومة وللباطرونا، وتحذرها من عواقب التماطل و عدم الجدية في الاستجابة للمطالب ومعالجة المشاكل بما يضمن كرامة العمال والعاملات وتنمية حقيقية للإقليم .

2 – تدعو الى فتح حوار حقيقي تحضره كل الأطراف المعنية بالملف بهدف إيجاد حلول ملموسة لمختلف المطالب والمشاكل التي يعرفها القطاع الزراعي في شقه المتعلق بقضايا تشغيل العمال والعاملات.

3 – تستنكر كل أساليب العبودية والاقصاءِ والتضييق الذي تتعرض له بعض عاملات و عمال « المَوْقف « نتيجة احتجاجاتهم/ن الاخيرة سواء ببيوكرى أو أيت اعميرة، وتطالب السلطات المحلية بالاقليم بالتدخل لمنع أساليب السمسرة والوساطة المستشرية في «الموقف «.

4 – تقرر تنظيم ندوة صحفية لتسليط الضوء على ملف العمال والعاملات بالإقليم .

عن لجنة الدعم المكونة من الهيئات التالية :

1– الجمعية المغربية لحقوق الانسان
2– الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي
3– النقابة الديمقراطية للفلاحة
4– الجامعة الوطنية للتعليم FNE
5– النقابة الوطنية للتعليم CDT
6–النقابة الوطنية للجماعات المحلية CDT
7– المكتب النقابي لحرفيي السوق المركزي ببيوكرى CDT
8– تنسيقية أكال
9– الجبهة الاجتماعية المغربية
10– حزب النهج الديمقراطي العمالي
11– حزب الاشتراكي الموحد
12– حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي
13– القطاع النقابي لجماعة العدل والإحسان

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان:

يطالب بالافراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين والصحفيين والمناهضين للتطبيع والمدونين ونشطاء الحراكات الاجتماعية

تحل الذكرى 76 لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 ، من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة ، التي تعتبر مناسبة لتستحضر فيها الشعوب الانتصارات التي حققتها بارواح ودماء احرار وحرائر العالم، على الانتهاكات الخطيرة التي بتعرض اليها الانسان ، والتي يمكن الوقوف عند أهمها ، سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

دوليا:

× اسمرار حرب الابادة الجماعية، التي لم يشهد التاريخ الحديث للبشرية نظيرا لها، و التي يتعرض اليها الشعب الفلسطيني منذ اكثر من اربعة عشر شهرا، والتي شنها الكيان الصهيوني بدعم من الغرب الاستعماري، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حاميا للكيان الصهيوني المجرم، وبالتواطؤ الكامل للأنظمة العربية ، و منها النظام المغربي.

× الحرب الهمجية العدوانية على لبنان ارضا وشعبا، والتي تصدت اليها المقاومة اللبنانية ، التي استطاعت بصمودها فرض انتصار أولي ،باتفاق وقف إطلاق النار ، وعودة النازحين إلى ديارهم.

× استمرار الهيمنة و الكيل بمكيالين بين الدول ، على صعيد منظومة الامم المتحدة ، برغم الترسانة القانونية و الحقوقية المعتمدة في العالم ، بحيث لا زل عدد كبير من بلداننا تعرف الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، مع انتشار الإفلات من العقاب، و هو ما يشجع المنتهكين الكبار لحقوق الإنسان، على الاستمرار في تكرار ارتكاب جرائمهم، في حق الأفراد والجماعات ،والشعوب عموما .

× استمرار الهيمنة الاقتصادية على الدول الفقيرة، وإغراقها بالديون ، لتظل خارج مسارات التقدم والتنمية ، ونهب ثروات الشعوب وخيراتها الطبيعية، و تغول الشركات الدولية على الأسواق، وسد باب المنافسة امام الاقتصادات الفتية، مما يزيد من ازماتها ومن اضعاف نموها، لتواجه تحديات المجاعة، وتفشي الأمراض ، و دخول عالم الثقافة والتكنولوجيا، وتحديات التنمية المستدامة .

وطنيا:

إن المتتبع للأوضاع الحقوقية ببلادنا ، يلحظ التراجعات الخطيرة التي تعرفها الحقوق والحريات ، والتي تجهز حتى على المكتسبات الجزئية، التي راكمتها الحركة الحقوقية ، والقوى المناصرة لها بتضحيات جسيمة ، والتي يمكن الوقوف على بعض مظاهرها خلال السنة المنصرمة ، من خلال مايلي :

* الاستمرار في مصادرة الحق في التنظيم مركزيا ومحليا ، حيث تستمر السلطات في رفض تسليم وصولات الإيداع حتى المؤقتة منها ،وهو ما يتعارض مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومع مقتضيات دستور يوليوز 2011،
* الاستمرار في مصادرة الحق في الإحتجاج السلمي مع ما يصاحب ذلك من اعتداءات، بالإستخدام المفرط للقوة، من طرف القوات العمومية، لفض التظاهرات والإحتجاجات السلمية،
* الاستمرار في اعتقال أو متابعة الصحافيين/آت والمدونين/ات، والمدافعين /ات عن حقوق الإنسان، والمناهضين للتطبيع، والزج بعدد منهم خلف القضبان، لتكميم أفواههم، وهذا ما يوضح بما لا يدع أي مجال للشك ، تبخر الوعود التي قطعتها الدولة على نفسها، من خلال تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو ما يطرح السؤال السياسي العريض بالمغرب عن معنى دولة الحق والقانون، و دولة المؤسسات .

* الاستمرار في المساس بالحق في العيش الكريم ، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية، والتي برزت أكبر تجلياته، في عدد من الأحداث والوقائع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، حراك مدينة /واحة فكيك، المستمر منذ سنة ضد خوصصة مياه الواحة، ومحاولة الهروب الجماعي نحو مدينة سبتة المحتلة، والخروقات التي رافقتها ،والوعود التي قدمتها مختلف القطاعات الحكومية، لضحايا الكوارث الطبيعية، بالعمل للتخفيف من الأضرار التي لحقتهم، نتيجة الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز بالجنوب المغربي، والفيضانات التي عرفتها عدد من مناطق البلاد (الرشيدية تنغير، زاكورة، طاطا، ورزازات، فكيك...)، والتي لم تجد في مجملها طريقها للتفعيل لحد الآن،
* الإستمرار في سياسة الإفلات من العقاب، سواء في الإنتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، خصوصا لما يتعلق الأمر بالقوات المكلفة بإنفاذ القانون، حيث لا تجرؤ النيابة العامة في غالب الأحيان، على تحريك المساطر اللازمة، في الشكايات الماسة بالحق في الحياة او بممارسة التعذيب .

وان الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، وهو يتابع بقلق بالغ، مجمل هذه الاوضاع دوليا ووطنيا فانه يعبر عن ما يلي:

1/ الادانة الشديدة لحرب الابادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني المجرم في قطاع غزة، وحرب العدوان على لبنان الصامد،، ويعبر عن اعتزازه بالصمود الاسطوري لمحور المقاومة، وتحيته للتضامن الكبير للشعب المغربي، ومختلف الهيآت الداعمة للمقاومة والمناهضة للتطبيع، واساسا منها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، ويعبر عن استنكاره الشديد للدعم اللامشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها للكيان الصهيوني بما في ذلك من أسلحة الدمار و الابادة التي يظل ضحاياها من الاطفال والنساء والشيوخ، وذوي الاحتياجات الخاصة، و يعتبر ذلك مشاركة في جريمة الابادة الجماعية.

ويشيد بقرار المحكمة الجنائية الدولية، بإصدار مذكرتي الإعتقال في حق نتانياهو وغلانت، ومتابعة ومساءلة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم البشعة وبطالب دول العالم ومنها الدولة المغربية، بإعلان الالتزام بتنفيذ قرار إلقاء القبض على مجرمي الحرب، ناتانياهو وغلانت.

2/ الادانة القوية للتعاطي القمعي، لسلطات بلادنا مع عملية الهروب الجماعي للشباب، من واقع الفقر والبطالة والتهميش، وللسياسات العمومية المتبعة في بلادنا،

3/ التضامن الكامل مع حراك ساكنة فكيك، في معركتهم من أجل مطالبهم المشروعة،

4/ فتح التحقيق حول التجاوزات التي ارتكبتها القوات العمومية، من أجل مساءلة ومعاقبة المسؤولين عن تلك التجاوزات، لضمان الحق في الإحتجاج والتظاهر السلمي، ولوضع حد للافلات من العقاب .

5/ التنديد بالانتهاك الممنهج للحق في التنظيم، والمطالبة بالكف عن رفض مصالح وزارة الداخلية تمكين الهيآت من الوصولات المؤقتة ثم النهائية، لملفات التأسيس أو التجديد الموضوعة لديها،

6/ المطالبة بوقف عدد من المتابعات الجارية ، في حق عدد من الصحافيين/ات والمدونين/ات والمدافعين /ات عن حقوق الإنسان والمناهضين للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

7/ المطالبة بالإسراع بتنفيذ كافة توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة، في مجالات الحقيقة ،وحفظ الذاكرة، والالتزام بمقتضيات الإصلاحات المؤسساتية، واصلا ح العدالة ،ووضع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، بالمصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وعلى البروتوكول المتعلق بإلغاء عقوبة.

8/ يطالب بالأحداث العاجل للآلية الوطنية المستقلة لاستكمال الكشف عن الحقيقة في كافة ملفات الاختفاء القسري العالقة،

9/ يطالب بتصفية المناخ السياسي، بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف، ووقف كافة المتابعات المرتبطة بحرية الصحافة والرأي والتعبير والتظاهر السلمي، ومناهضي التطبيع .

و يدعو الائتلاف المغربي كافة القوى المناضلة بالمغرب، سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية وجمعوية، إلى تشكيل جبهة للنضال الديمقراطي ، من أجل التصدي للهجوم الذي تتعرض له الحقوق والحريات، ولصيانة المكتسبات الجزئية، التي تحققت بفضل نضالات وتضحيات مختلف القوى الحية ببلادنا.

الكتابة التنفيذية للإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

الرباط: 08دجنبر 2024

شتوكة ايت بها:

في اليوم العالمي لحقوق الانسان قمع العمال والعاملات المحتجين

السلطات المحلية والقمعية ببيوكرى عاصمة إقليم اشتوكة أيت باها تحتفل بهذا اليوم بطريقة خاصة من خلال قمع ومحاصرة احتجاجات العمال والعاملات في القطاع الزراعي الذين ينفذون احتجاجات لمدة ثلاثة أيام 9\10\ 11 دجنبر 2024 للمطالبة بالاستجابة لمطالب مادية واجتماعية لكن السلطات كعادتها تلتجئ الى المقاربة الأمنية كخيار أوحد اعتقاداً منها أنها هي السبيل لحل المشاكل.

فخلال صباح اليوم كما يوم أمس 09\12\2024 عملت السلطات المحلية الى عسكرة المدينة و محاصرة العمال والعاملات « بالموقف «(مكان التجمع) بشتى أنواع قوات القمع وأقدمت على مصادرة هواتف بعض المناضلين ومسح محتوياتها من الصور بل عملت على تطويق الشكل الاحتجاجي ومحاصرته من كل الجوانب ومنع العاملات والعمال بالالتحاق به وتفريقهم بالتهديد والتخويف.

إلا أن صمود العاملات والعمال و تشبتهم/ن بحقهم/ن في الاحتجاج والمطالبة بالحقوق قد أحبط كل المحاولات المخزنية القمعية .

10 دجنبر 2024

حسن لعميمي

في رسالة لوزير التربية الوطنية والرياضة

الجامعة الوطنية للتعليم تطالب بمعالجة الاختلالات بمديرية الرياضة

طالبت نقابة الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي من وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياض بفتح تحقيق عاجل ومستقل وايفاد لجان الافتحاص الإداري والمالي لمديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية وللجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية والتسريع بمعالجة اختلالات التدبير الإداري والمالي بهما.

وجاء في رسالة للمكتب الوطني للنقابة مؤرخة بتاريخ 2 دجنبر 2024 ما يلي:

تحية وسلاما وبعد،

إننا في المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم نراسلكم لطرح عدد من الاختلالات المتعلقة

بالتدبير الاداري والمالي للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية ومديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية الوصية عليها وهي كالتالي:

1) الاختلالات المرتبطة بتنظيم البطولات:

هدر الزمن المدرسي: من خلال برمجه أكثر من 50 نشاط رياضي في كل موسم بواقع 20 بطولة مدرسيه وطنيه مدة كل واحده ثلاثة ايام على الاقل وتجرى خارج العطل المدرسية الرسمية وهذا مما يؤثر على مستوى المتعلمين المشاركين في هذه البطولات حيث ان اغلبهم يحصلون على معدلات ضعيفة أو جد ضعيفة علما ان نفس التلاميذ في أغلب الأحيان هم من يشاركون في جل البطولات الوطنية؛

التعويضات غير المشروعة للعاملين بمديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية واعضاء المكتب المديري للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية.

مع الأسف الدافع لإجراء هذا الكم الهائل من البطولات المدرسية الوطنية من طنجة الى الداخلة من طرف الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية يعود للأسباب التالية:

– تحصيل أكبر مبلغ ممكن من التعويضات لفائدة العاملين بمديريه الارتقاء للرياضة المدرسية وأعضاء المكتب المديري للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية جراء حضورهم الدائم في كل البطولات المدرسية، بحيث تبرمج هذه البطولات بشكل تتابعي في الزمان لتمكينهم من حضور جماعي، وبالتالي جمع أكبر مبلغ ممكن من التعويضات والتي تتمثل في تعويضات التنقل، وتعويضات على الأعباء، ومصروف الجيب، مما يجعلهم يحصلون على اموال طائله عن كل بطولة، ويمكن التأكد من ذلك من خلال مراجعه التحويلات البنكية لكل عضو من المكتب المديري والمسؤولين العاملين بمديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية.

– كما يستفيد اعضاء المكتب المديري من تعويضات مضاعَفه مرتين، بحيث يحصلون على

تعويضات التنقل من الأكاديميات التي ينتمون إليها ونفس التعويضات من الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية؛

– يستفيد جميع موظفي مديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية من تعويضات التنقل مرتين من

المديرية وكذلك من الجامعة، رغم انهم يتنقلون عبر حافله بالمجان تابعه لمديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية؛

للإشارة، فان عمل هؤلاء الموظفين التابعين لمديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية في كل بطولة وطنيه يقتصر على، تسليم البادجات للتلاميذ والمؤطرين وكذا ترتيب الميداليات على الطاولات اثناء الحفل النهائي لكل بطولة فقط، هذا العمل السهل الذي يمكن أن يسند إلى اللجنة المحلية بالمديرية التي تحتضن البطولة الوطنية.

· الإقامة والتغذية المزرية للتلاميذ المشاركين في البطولات الوطنية

صحيح أن الجامعة توفر فنادق من خمس وأربعه نجوم في استقبال الوفود المشاركة في البطولة الوطنية، إلا أن الإقامة في هذه الفنادق تخضع لمنطق القوي يأكل الضعيف، حيث أن مسؤولي مديريه الارتقاء وأعضاء المكتب المديري للجامعة يحجز لهم اجنحة وغرفا فرديه وتغذيه من النوع الرفيع، بينما التلاميذ يتم تكديسهم في غرف تضم ست الى سبع اسره وتغذيه صالحه فقط لسد رمق الجوع.

عدد الحاضرين مسؤولين ومدعوين يضاعف عدد المشاركين الفعلين حيث يتم استدعاء أشخاص بدون مهام في البطولة ومستفيدين من الإقامة والتغذية والتعويض ويمكن الرجوع الى قوائم الفنادق للتأكد من ذلك.

· عدد الحاضرين يضاعف عدد التلاميذ المشاركين في كل بطولة وطنية

يلاحظ جليا في كل بطولة وطنية أن عدد الحاضرين ضعف عدد المشاركين وذلك راجع إلى:

دعوة أفراد ليست لهم أي مهمة فقط لأنهم مقربون من المسؤولين بالمديرية أو الجامعة وكمثال على ذلك، رؤساء بعض الجامعات الرياضية، وفي بعض الأحيان الاهل والأصدقاء الى جانب عدد كبير من الصحفيين الأصدقاء لحضور هذه البطولات واستفادتهم من المبيت في اجنحة خاصة وتغذية ممتازة وتعويضات سخية.

· إقصاء تلاميذ المدرسة العمومية من مجموعه من البطولات المدرسية الوطنية بإيعاز وتواطئ مع ارباب التعليم المدرسي الخصوصي، يتم تنظيم مجموعه من البطولات الوطنية في أنواع رياضيه تستنزف ماليه الجامعة، يشارك فيها فقط نخبه من تلاميذ التعليم المدرسي الخصوصي، وبتمويل من انخراطات مالية لتلاميذ التعليم العمومي، كمثال على ذلك رياضه الشراع، التجديف، التزلج، الهوكي، الرماية بالنبال، الجيتسكي والكاياك هذه الانواع الرياضية لا يمارسها تلاميذ التعليم العمومي وتقتصر فقط على تلاميذ الأسر الغنية التي تدرسها بمؤسسات التعليم الخصوصي.

2) الاختلالات المرتبطة بالمشاركة في البطولة المدرسية الدولية

شارك المغرب في مجموعه من البطولات الدولية المدرسية في كل من الصين، مصر، كينيا، وصربيا... وحصل على نتائج جد مخيبة، رغم الميزانية الضخمة التي صرفتها الجامعة بالدولار وهذا يعود بالأساس الى الاختلالات التالية:

– الوفد الرسمي الذي يصاحب الفرق المشاركة دوليا يتم اختياره بناء على المحسوبية وليس الكفاءة، بحيث يتم تغييب الأساتذة المؤطرين الأكفاء الفعليين، ويتم دعوه مسؤولي مديريه الارتقاء وبعض أعضاء المكتب المديري وبعض المسؤولين المقربين العاملين ببعض الأكاديميات لحضور هذه البطولات الدولية، وبالتالي لا يمكن الحصول على نتائج إيجابيه في غياب أساتذة مرافقين فعليين الذين أطروا هؤلاء التلاميذ في مؤسساتهم الأصلية، وعليه تصبح هذه البطولات الدولية فرصه لهؤلاء المسؤولين لقضاء عطل سياحيه بالمجان على حساب ماليه الجامعة، ويمكن الرجوع إلى أعضاء الوفود المشاركة للتأكد من ذلك.

3) الاختلالات المرتبطة بالشراكات المبرمة مع الجمعيات المدنية

معظم الشراكات المبرمة مع الجامعات الرياضية والجمعيات المدنية غير مفعلة، مع تفعيل شراكة واحده على مستوى مديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية والجامعة ونخص بالذكر الشراكة المبرمة بين الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية وجمعيه أساتذة علوم الحياة والارض التي ترأسها زوجه مدير مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية، حيث أن هذه الجمعية تستفيد من امتيازات عديده من ماليه الجامعة نذكر منها:

– حضور الرئيسة وأعضاء الجمعية لكل البطولات المدرسية بجميع مدن المغرب، ويتم توفير لهم الإقامة الفخمة بفندق خمس نجوم والتغذية والتنقل من ماليه الجامعة؛

– استفادة هذه الجمعية بالإضافة إلى ذلك من تعويضات، سخية من ماليه الجامعة، عن أنشطة هزيلة يقومون بها خلال فعاليات البطولات الوطنية، وكمثال على هذه الأنشطة غرس شجره ببهو مؤسسه تعليميه وجمع الاكياس البلاستيكية المستعملة من قبل التلاميذ خلال البطولة.

4) الاختلالات المرتبطة بالتعيين في مناصب المسؤولية داخل الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية

– تعيين مدير اداري بالجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية جد مقرب من مدير مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية، حيث كان يشتغل سابقا بمديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية، وتمت إحالته على التقاعد لبلوغه حد السن القانوني للتقاعد، وقد تم تكليفه للقيام بأعمال اداريه يمكن لأي موظف بسيط بالجامعة القيام بها، ويستفيد هذا الأخير من عده امتيازات نذكر منها: راتب ضخم وتعويضات التنقل بالمجان سواء داخل المغرب أو خارجه، وتعويضات المهام ومصروف الجيب والبنزين...

– اختيار شركه محاسبه من المقربين من المدير دون سند قانوني ودون الرجوع للمكتب المديري للجامعة ولا للجمع العام، علما ان هذه الشركة التي يصرف لها مبلغ مالي ضخم فقط من أجل إعداد تقرير مالي واحد في السنه، لعرضه على المكتب المديري وأعضاء الجمع العام للمصادقة عليه وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للجامعة.

يتبين من خلال ما سلف الذكر من الخروقات التي تشوب التسيير الاداري والمالي للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية، والجهاز الرقيب عليها مديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية، وكذا من حيث نسبة المصاريف المباشرة المتعلقة بالتلاميذ المشاركين في البطولات الوطنية أو الدولية التي تشكل نسبه ضئيلة من المصاريف العامة للجامعة، علما أن التلميذ هو المحور الأساس وهو الممول الرئيسي لماليه الجامعة، عن طريق تأديته الانخراط السنوي بمعدل 20 درهما لكل تلميذ، لا يحصل الفائزون منهم خلال البطولة الوطنية إلا على ميدالية ثمنها لا يتعدى 15 درهما، ومبيت وتغذية رديئة.

يمكن القول أن البطولات الوطنية والدولية، المنظمة من طرف الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية والجهاز الرقيب عليها مديريه الارتقاء بالرياضة المدرسية، أصبحت عبارة عن مهرجانات سياحية، كما أصبح التلميذ خلال هذه البطولات آخر همهم، بل أداة فقط للاغتناء والحصول على التعويضات الضخمة، وخير دليل على ذلك أن هذه البطولات لم تفرز ولا بطلا متمدرسا واحدا على الصعيد العالمي في كل الرياضات، كما أنها لا تمد الرياضة المدنية بالرياضيين، وكدليل على ذلك عدم حصول المغرب في الألعاب الأولمبية الأخيرة على أي ميدالية في كل الرياضات التي شارك فيها.

الى جانب كل هذا نشير الى ارتماء مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية لمجالات لا تدخل

في اختصاصها، حيث نسجل إسناد مهمة مراجعة المناهج والبرامج الخاصة بمادة التربية

البدنية لمديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية علما أنها اختصاص حصري لمديرية المناهج.

بالإضافة إلى تشكيل فريق مكون من المحسوبين على السيد المدير وبرمجة اجتماعات دورية بالمركز الجهوي بالدار البيضاء والذي اشتغل مديرا له سابقا، مما يطرح التساؤل حول موارد هذا الفريق، وكيفية تدبيرها في ظل الترامي الفاضح على اختصاصات مديرية المناهج.

من أجل كل ما ذكر، في هاته الرسالة/ التقرير، نطالبكم السيد وزير التربية الوطنية بفتح تحقيق عاجل مفصل وايفاد لجان الافتحاص الإداري والمالي لكل من مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية والجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية، التي تستفيد من مساهمات مالية جد مهمه من تلاميذ المؤسسات العمومية بالمغرب، وكذا ماليه الخزينة العامة للدولة وذلك للوقوف على هذه الخروقات غير عادية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي انتظار ذلك،

تقبلو السيد الوزير أصدق مشاعرنا، والسلام.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله

رسالة النقيب الجامعي للرئيس ماكرون

رسَالة علنِية من الاستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي ،الرئيس السابق لجمعية هيآت المحامين بالمغرب إلى الرئِيس الفرنسِي السيد ايَمانويل مَاكرون

قصر الإليـزي - باريس

أناشِدكم أن تحَافظوا على التاريخ المُشرق لفرنسا
وأن تقطَعوا الطريق على مُجرميْ الحرب نتنياهو وغلانت،
وتلتزموا بتنفيذ الأمر بإلقاء القبض عليهما والتوقف عن دعم الكيان بسلاحكم وأموالكم وتضامنكم.

سيادة الرئيس،

لستم فقط الرئيس المنتخب للفرنسيين لولايتين اقتربت من نهايتها فحسب ، ولستم الرئيس العابر على شاشات الإعلام الفرنسية و العالمية و الذي يمر من لحظة لأخرى لتبدو للأبرياء صورة جميلة أنيقة فحسب ، ولكن الرئيس الفرنسي في اعتقادي ، هو رمز لتاريخ دولة من كبار دول العالم ، دولة لها فضائل شتى على الإنسانية، حضاريا وعلميا وأدبيا وقانونيا و مؤسساتيا وغيرها من الإسهامات التي أضاءت طريق الامم والشعوب بشعار الحرية والمساواة والاخوة وغير ذلك مما يصعب حصره، ومن دون ان يزعم أحد أن أيادي فرنسا كانت دوما بيضاء لم يسبق أن أصابت شعوبا بضربات سياستها الاستعمارية وعساكرها القاتلة، و امتصت خيراتهم وثرواتهم ورحلتها من وراء البحار لخزائنها.

السيد الرئيس،

فرنسا أشعلت ثورتها التاريخية سنة 1789، و أول من حاسبته الثورة وحاكمته هو رمز عظمتها وقائد جيوشها لويس 16 ، و على هديها سارت شعوب و دول بحثا عن انعتاقها وعن حرياتها وتحررها من ظلم حكامها قبل أكثر من قرنين، فرنسا التي ثارت ثورتها التاريخية الثانية عقب خطاب الجنرال شارل ديغول سنة 1948 من لندن، الذي أعلن رفض الاستسلام وإعلان انطلاق عهد فرنسا الحرة.

فرنسا التي حاكمت نظام فيشي VICHY وقائده الجنرال بيتان PÉTAIN والجلادين من بعده أمثال موريس بابونM. PAPON و توفيي TOUVIER وكلاوس باربي KLAUS BARBIE وكلهم توبعوا أدينوا من أجل ضلوعهم ومشاركتهم في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية والتي تعرفون انها جرائم غير قابلة للتقادم IMPRESCRIPTIBLE، هي نفسها فرنسا التي حاكمت سابقا مجرمي الحرب العالمية الثانية في نورنبورغ، ممثلة بالقاضي الفرنسي البروفيسور هانري دونديو دو فابر- Le Professeur Henri Don nedieu de Vabres أبرز قضاة تلك المحكمة التاريخية و الذي فتح مع ثلة من قضاة المحكمة بوابة امام تاريخ العدالة الجنائية الدولية من دون أن يعلم ويعلمون معه أن المحاكمة ستظل بعد نهايتها مفتوحة على المستقبل أمام كل الطغاة و الفاشيين والنازيين الجدد وكل من يتوهمون أنهم سيتمتعون من فرص الإفلات من العقاب إلى الأبد، وهكذا كان الأمر لما عقدت محاكمات متخصصة لاحقا لمرتكبي الجرائم ضد الانسانية امثال ميلوسوفيتش، حسين هبري ، عمر البشير وغيرهم... ولما اسست شعبة الجرائم ضد الإنسانية رسميا لدى عدد من النيابات العامة بالمحاكم الفرنسية...

السيد الرئيس،

إن فرنسا هاته بوجهها التاريخي البارز، والذي لا يمكن أن ينسينا خشونة صورته الاستعمارية، لا يمكنها اليوم ولا يمكن لرئيسها بالطبع، أنْ يلوث صفحات حضارتها، وأن ينتهك نَخوتها وهي نخوة « الديك الغالي COQ GAULOIS » بالتحالف مع نتانياهو وغلانت وهما متهمين رسميا بارتكابهما ما ارتكبه المجرمون قبلهم الذين حاكمتهم فرنسا بنفس الجرائم سواء أمام محاكمها الوطنية أو أمام محاكم دولية سواء عقب الحرب أو ما بعدها بسنوات...

وانتم الرئيس ماكرون الذي عبرتم عن حسرتكم تجاه ما يتعرض له الفلسطينيون بغزة ، لم يُسمع لكم رأي صريح بخصوص الأمر بإلقاء القبض الصادر عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية، وتركتم الناطق باسم قصر الاليزي أو وزارة الخارجية يوحي بأن فرنسا توجد أمام إشكال دبلوماسي يثيره موضوع الاعتقال بصعوباته بسبب موضوع الحصانة الدبلوماسية و حصانة رؤساء الدول... فيا للحسرة على الإليزي وعلى موقفه المدهش ، إنه موفقكم بالطبع كرئيس للجمهورية...

إن تعاملكم مع المحكمة الجنائية الدولية ومع قرارها التاريخي غير المسبوق بمنطق الانحياز للمجرمين بدون تحفظ، وهو الأمر بالقبض على نتنياهو وغلانت، هو موقف مخجل UNE HONTE و تعامل مرفوض سياسيا وقانونيا ودبلوماسيا وإنسانيا، إنه موقف يثير التعجب و الاستغراب...

السيد الرئيس،

اسمحوا لي ان انبهكم، وإن كنتم في غنى عن كل تنبيه نظرا لذكائكم و لخبرتكم وخبرة خُبَرائكم ومُخابَراتكم، بأنَ نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية نظام خاص، يطبق كيفما كانت طبيعة الشخص المطلوب أمامها، وبالتالي لا يُسمح لكم أو لمن يتحدث باسمكم، إثارة موضوع سبق ان تنبأ به نظام المحكمة الجنائية الدولية، ووضع له الجواب القانوني وذلك بمقتضى المادة 27 التي تؤكد على عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للاشخاص الملاحقين والمطلوبين و تقول:

1/- يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيسا لدولة أو حكومة أو عضوا في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تشكل في حد ذاتها، سببا لتخفيف العقوبة.- 2/ و لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص)).

السيد الرئيس،

لا يترك لكم القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أي عذر قد تستعملونه ذريعة للتهرب من مسؤولياتكم لتنفيذ أمر الهيئة القضائية للمحكمة بإلقاء القبض على المجرمين نتانياهو و غلانت ، فموقع فرنسا كطرف أساسي ومصادق على قانون روما، يلزمكم كرئيس للدولة و كمتحدث باسمها و باسم سيادتها وألوان رأيتها و صفحات عظمتها، بالتقيد بقانونها الأساسي و بالمادة 27 منه والمشار إليها أعلاه، والتقيد بالقانون الدولي و بالمعاهدات التي وقعتها دولتكم، و التقيد باحترام القضاء الدولي والأمر الصادر بملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة... والتقيد بشجاعة بالدفاع عن عشرات الآلاف من الضحايا.

إن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، شارك في بنائه بلدكم فرنسا ، بلد الشرائع و علماء القانون وبلد القضاء والقضاة وبلد أم المؤسسات القضائية في العالم، دولة الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والشعوب، وميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان، بلد روني كاسان و مونتسكيو وفولتير وفيكتور هيكو وبادانتير الخالدون في مرقد العظماء بانتيون PANTHÉON ، وغيرهم... فرنسا إذن لا يمكن لها أن تستسلم لمجرمي الحرب الصهاينة، أو تتسامح معهم أو تستسلم لضغوطهم ولمناوراتهم ولتهديداتهم ، وبالتالي لا يمكن لفرنسا إلا أن تكون مع المحكمة الجنائية الدولية والمدافع الأول عليها وعلى حُرمتها ومع تطبيق وتنفيذ قراراتها، ولا يمكنها ان تتعاون او أن تستقبل أو أن تحمي أو أن تدافع عن المجرمين الدوليين مثلهما أو غيرهما، لأنها بذلك ستنقلب ضدها، وستصبح فرسا مشاركة قانونيا معهمَا في ارتكاب جرائمهم ...

إنه لا يمكن لرئيس فرنسا ودبلوماسيتها التناور على قرار إلقاء القبض على نتنياهو وغلانت، أوَ ليست محكمة باريس بفرنسا مؤخرا في شهر ماي 2024 هي من حكمت على ثلاثة متهمين سوريين غيابيا بجرائم الجرب والجرائم ضد الإنسانية ،؟ أوَ ليست فرنسا من يتربع قاضي من قضاتها بهيئة قضاة المحكمة الجنائية الدولية؟ أوَ ليست فرنسا هي من أول الموقعين على ميثاقها ؟ أو ليسن فرنسا من بين المساهمين في ميزانيتها؟ ومن هنا لا يمكن لرئيس دولة فرنسا إلا أن ينتفض ويقول للمُجرمين indignez vous و لكل الصامتين على الجرائم التي ارتكبتها جيوش كيان الأبارتايد بزعامة نتانياهو وغلانت و ضباط وقيادات جيش الدمار الصهيوني، والتي ليست فقط اعمالا مؤدية بالمدنيين كما وصفتها وزارة الخارجية الفرنسية، بل هي جرائم جنائية حقيقية لها وَصْفها المحدد بميثاق روما ولا يمكن لأي كان إعادة تكييفها أو ازالة صبغتها الجرمية عنها، فهي جرائم ومن نفس الجرائم التي أدين من أجلها مجرمين أخرين أمام محكمة نورا نبوغ وكانت فرنسا من بين من اصدروا الحكم فيها...

السيد الرئيس،

يَنتظرُ منكم أحرار العالم، ومُنظماته الحقوقيَة والديمقراطية والانسانية، عدم التردد باسم فرنسا في تَحمل مسؤولياتكم وإعْلان الانضباط الكامل لقرار المحكمة الذي أمَر بإلقاء القبض على نتنياهو وغلانت، ولابد لكم احتراما لبلدكم أولا و لأرواح شهداء فلسطين وغزة ثانيا ، الذين أبادهم نتانياهو وغلانت بجرائم الإبادة والتجويع والقتل العمد...، أن تعلنوا أمام العالم الالتزام الصارم بالقانون الدولي باستعمال كل الوسائل المشروعة للقبض عليهما في أية لحظة قدموا فيها لفرنسا، وأن تأمروا قواتكم الأمنية بالتعاون مع كل دول العالم لملاحقتهما احتراما لإرادة المحكمة الجنائية الدولية، وأن تتذكروا و تستحضروا ما قاله الجنرال ديغول من لندن يوم أعلن عن ميلاد فرنسا الحرة :

((أيها السادة، لا يمكن للمرء أن يكون رجل الأعاصير الكبرى ورجل الحرتقات الصغيرة في آن معا، أنا شارل ديغول ولست سياسيا عاديا، وبالتالي فسوف أترك الحكم بدءا من هذه اللحظة، لأنني لا أستطيع أن أنفذ سياستي لمصلحة الوطن في مثل هذه الظروف الدنيئة محتجا على من أرادوا الاستسلام للنازيين)) .

كما أنه عليكم أن تنتبهوا السيد رئيس الجمهورية، لنداء رئيسة المحكمة الجنائية الدولية في بداية اجتماع الدورة 23 لجمعية الدول الأعضاء اليوم 2 من دجنبر بلاهاي . السيدة توموكو أكاني- التي أكدت في كلمتها الافتتاحية،((أن الهجمات التي تتعرض لها المحكمة منذ إصدارها مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يؤآف غالانت، تشكل "خطرا وجوديا عليها)).

إنه لا يمكنكم السيد الرئيس، الاستسلام لضغوط مُجرميْ الحرب الجدد، لإنكم بذلك ستُضعفون المحكمة جُهودها ووُجُودها، ففرنسا واجهت أمثالهم قبل اليوم وعبر التاريخ، فلا تخذلوا فرنسا، ولا تخذلوا من يستشهد بتاريخها الحقوقي والإنساني والقانوني، وبالتالي ليس لكم أن تُحصنوا نتانياهو وغلانت بعد أن أسقط عنهما نظام المحكمة الجنائية كل حصانة و أمر بالقبض عليهما.

عليكم أن تعلموا أيها السيد الرئيس، إن واجبكم اليوم هو واجب الضمير الإنساني الذي يجب أن يجري في عروقكم، أي ضرورة دعمكم اللامشروط لحصانة أوامر و قرارات قضاة المحكمة الجنائية الدولية أولا واخيرا... فإن عَجزتم أو ضَعُفَت إرادتكم وفضلتكم تَركيع فرنسا تحت اقدام نتنياهو وغلانت بحمَايتهما وبتبييض جرائمهما ومساعدتهما على الإفلات من العقاب،... فما عليكم سوى قطع علاقاتكم بالمحكمة والانسحاب منها دون ضجيج، ... فهل هذا الموقف العَار يَرضيكم و يَرضي بلدكم؟

النقيب عبد الرحيم الجامعي
cabinetjamai@gmail.com
الرباط: 8 دجنبر 2024

النظام المخزني نظام استبدادي ينتج ويعيد إنتاج الفساد والتبعية

جمال براجع

يمر العالم، حاليا، بمرحلة مفصلية في تاريخه ستحدد مصيره خلال العقود المقبلة. وما يطبع هذه المرحلة بصفة عامة هو الصراع بين القوى الامبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة التي تعمل على فرض استمرار هيمنتها، والقوى الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا التي تسعى إلى إضعاف هذه الهيمنة وبناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية. ويبقى سؤال مستقبل دول وشعوب البلدان التابعة مرتبطا بمدى قدرتها على فهم واستيعاب هذه التحولات والاستفادة منها في تحررها وتقدمها.

ردود فعل الدول والشعوب إزاء التحولات الجيوسياسية في العالم بين الخضوع والرغبة في التحرر.

يعرف العالم، وعلى الخصوص منذ اندلاع أزمة 2008، تحولات جيوسياسية وجيواستراتيجية متسارعة وعميقة تتجه به نحو التعددية القطبية والإزاحة التدريجية للهيمنة الأمريكية على العالم. في ظل هذا الواقع الجديد هناك دول وشعوب أدركت أهمية هذه التحولات وما تتيحه من إمكانيات إيجابية ومشجعة للتحرر من التبعية والهيمنة الإمبريالية، فأخذت ترسم لنفسها مسارا وطنيا مستقلا على المستويات السياسية والاقتصادية بجرأة سياسية غير مسبوقة، لكنها محسوبة، تنم عن فهم عميق للتناقضات المعقدة المتحكمة في الصراعات على الصعيد الدولي واتجاهاتها المستقبلية وحدود تأثيراتها على الأوضاع الداخلية، وما يتطلبه ذلك من استغلال الإمكانيات التي تتيحها لخلق مساحات حرية أوسع لصياغة السياسات الوطنية داخليا وخارجيا انطلاقا من مصالحها وسيادتها الوطنية؛ وهو ما يلاحظ بالنسبة للعديد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، الشيء الذي يقلص من نفوذ القوى الامبريالية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية لصالح القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا. لكن هذا المسار يبقى مهددا وخاضعا، من جهة، لتطورات الصراع على الصعيد الدولي ما بين القوى الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة، التي تسعى بجميع الوسائل لتثبيت هيمنتها بما في ذلك إثارة الحروب والصراعات الاثنية والدينية والانقلابات العسكرية والعقوبات الاقتصادية، والأقطاب الصاعدة، ومن جهة أخرى لمدى قدرة الدول الوطنية وحركات التحرر الوطني على توفير مقومات البناء والصمود والمواجهة على كافة المستويات في إطار استراتيجية التحرر الوطني الديمقراطي. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى تنامي نهضة الشعوب الإفريقية ضد الهيمنة الامبريالية، وخاصة الفرنسية، وقيام بعض دول غرب القارة بطرد القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية من أراضيها كما حدث في بوركينا فاصو والنيجر وتشاد وتأميم القطاعات الاستراتيجية كالمعادن ومصادر الطاقة، ونفس المسار تنهجه السينغال المحمية الفرنسية التقليدية.

وفي المقابل هناك من الدول من كرست خضوعها وتبعيتها للقطب الرأسمالي الإمبريالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاستمرار في نهج نفس السياسات النيوليبرالية المفترسة لثرواتها ومكتسبات شعوبها بالرضوخ لقرارات وإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يكرس فقدانها للقرار السيادي في تدبير سياساتها الداخلية والخارجية. وهي منخرطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تنفيذ الأجندات والمشاريع السياسية الإمبريالية في العالم وفي مقدمتها المشروع الإمبريالي الصهيوني لإعادة صياغة الخريطة السياسية للشرق الأوسط فيما يسمى ب»الشرق الأوسط الجديد»، والذي يسهر على تنفيذه الكيان الصهيوني والأنظمة المطبعة معه، وأولى حلقاته هي تصفية القضية الفلسطينية وتعميم اتفاقات «أبرهام» على باقي الدول في المنطقة، وهذا يتطلب طبعا القضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتفكيك محور المقاومة. وفي هذا السياق يأتي هجوم الجماعات الإرهابية على سوريا المسيرة من طرف المخابرات الامريكية والصهيونية والتركية والقطرية. إن الدول التابعة، هذه، هي في مجموعها دول ديكتاتورية استبدادية تحكمها نخب بيروقراطية انتهازية تمثل طبقات وفئات برجوازية طفيلية اغتنت عبر اقتصاد الريع والاحتكار والنهب والرشوة وخدمة مصالح الشركات الرأسمالية الاحتكارية العالمية. وبالتالي فإنها تنظر إلى أن مصالحها ومصيرها مرتبط بحرصها على لعب دورها كما هو مرسوم لها من طرف مراكز النفوذ الرأسمالي الحامية لها. أما بعض التناقضات التي قد تظهر بين الفينة والأخرى بين هذه الدول التابعة والقوى الإمبريالية المتحكمة فيها فهي مجرد تناقضات ثانوية تدخل في سياق تعقد وإكراهات الأزمة الرأسمالية العالمية والتحولات المرتبطة بها. وهي لا ترقى إلى مستوى تهديد علاقات التحكم والتبعية باعتبارها علاقات بنيوية.

الدولة المخزنية نموذج للتبعية والخضوع

تمثل الدولة المخزنية نموذجا بارزا لهذا النوع من الدول الغارقة في التبعية والرضوخ للإمبريالية. ولن نجد صعوبة تذكر للتدليل على هذا الواقع، تكفي فقط الإشارة إلى:

– الرضوخ لتوصيات وقرارات المراكز الرأسمالية بتعميق سياسة الخوصصة التي تكتسح جميع الخدمات الاجتماعية العمومية وتسليعها من صحة وتعليم و ماء وكهرباء... وتصفية القطاع العام عبر تفويت ما تبقى من مؤسساته للرأسماليين، والتصفية النهائية لصندوق المقاصة وتقليص التوظيف العمومي... مما يعني المزيد من تفقير الشعب و تهميشه، وبالتالي المزيد من تعميق الفوارق الطبقية وتركز الثروة في يد الكتلة الطبقية السائدة (أقل من 10 % يستحوذون على أكثر من 60% من الثروة).

–المزيد من إغراق البلاد في المديونة، التي أصبحت تمثل أكثر من 70.%. من الناتج الداخلي الإجمالي، بالحصول على قروض جديدة يوجه معظمها لخدمة اقساط الديون وفوائدها وتخفيف عجز الميزانية وفي إنجاز مشاريع استثمارية مكلفة ليست لها الأولوية بالنسبة للشعب المغربي (بناء الملاعب والتجهيزات الرياضية بمناسبة كأس العالم 2030) وغير منتجة للثروة وفرص الشغل الدائمة، الشيء الذي سيعمق تبعية بلادنا السياسية والاقتصادية والمالية للمراكز الرأسمالية الامبريالية.

–تكريس سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني على كافة المستويات ضدا على موقف وإرادة الشعب المغربي وعلى القضية الفلسطينية التي يسعى التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي لتصفيتها نهائيا. ولا يشكل هذا التطبيع خطورة على القضية الفلسطينية فقط، بل على مصالح وأمن وسيادة البلاد واستقرار وأمن المنطقة ككل. إنه حلقة من حلقات المشروع الإمبريالي الصهيوني للهيمنة والتحكم المطلق في مصير دول وشعوب المنطقة ومواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي. إن التغلغل الصهيوني جار على كافة المستويات. ومما سيعمق هذا التغلغل هو سياسة النظام في فتح الأبواب أمام الرأسمال الصهيوني للاستثمار في كافة القطاعات، بما فيها الاستراتيجية، مما سيمكنه من الاندماج في البنية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تعميق تأثيره ونفوذه في صناعة السياسة الداخلية والخارجية للدولة. إن استحضار هذا البعد في الصراع ضروري في بلورة أي برنامج للتغيير الوطني الديمقراطي.

إن رضوخ الكتلة الطبقية السائدة، بقيادة المافيا المخزنية، للمراكز الرأسمالية ليس اختيارا ذاتيا أو مرحليا، بل شرطا بنيويا دائما وضروريا لوجودها ولضمان استمرار مصالحها بحكم الموقع المفروض على المغرب في قسمة العمل الدولية كبلد رأسمالي تابع يكمن دوره في خدمة رأسمالية المراكز الامبريالية وأسواقها التجارية والمالية. وآخر مثال على ذلك هو رضوخ النظام لضغوطات الامبريالية الفرنسية بتوقيعه لاتفاقيات مجحفة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ستكرس الهيمنة الفرنسية للعقود الآتية فيما وصفه العديد من المحللين ب»اتفاقية حماية جديدة».

ونظرا لتعدد الدول التابعة والتنافس فيما بينها لخدمة الرأسمال الامبريالي فإن النظام المخزني يجتهد، من جانبه، لدعم حظوته لدى مراكز القرار الرأسمالية، عبر توفير كل الأسباب والشروط للشركات الرأسمالية الإمبريالية لنهب ثروات البلاد واستغلال الطبقة العاملة. وفي هذا السياق يأتي قانون الاستثمار الجديد وتخفيض الضرائب على الشركات الكبرى والتحرير الكلي للاقتصاد والأسعار، والسعي لتعديل مدونة الشغل لفرض المزيد من المرونة في الشغل والأجور، وفرض قانون الاضراب بمضمون رجعي انتكاسي، ونزع الأراضي الجماعية وتفويتها للرأسماليين وخاصة الخليجيين والصهاينة.

ورغم كل ذلك فإن رهانات النظام على جلب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادرها الدولية لم تتحقق بالمستوى الذي كان يأمله. فحسب «مكتب الصرف» فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2023 لم تتجاوز 10.5 مليار درهم بنسبة انخفاض ب 53.3 ./. مقارنة بسنة 2022. كما أن توقعات النمو لسنة 2025 لن تتجاوز 3.%. في أحسن الأحوال في ظل ضعف الاستثمارات الخاصة والعمومية واستمرار التضخم والعجز المالي والتجاري واستمرار أزمة الجفاف وتأثيرات الأزمات الدولية وثقل المديونية.

الاستبداد يكرس التبعية والفساد

تشكل المافيا المخزنية العمود الفقري للكتلة الطبقية السائدة المكونة من البرجوازية الكومبرادورية وملاك الأراضي الكبار. وقد راكمت الثروات الطائلة خارج دائرة الإنتاج من خلال اقتصاد الريع والنهب والرشوة والتهريب والاحتكار. واستغلت في سبيل ذلك نفوذها وتحكمها في أجهزة الدولة إلى درجة أصبحت معها، حاليا، تتحكم في جميع مفاصلها، وتقرر في مختلف السياسات العمومية من الأمن والصحة والتعليم... إلى السياسة الخارجية. وتشكل «النخبة الأمنية» النواة الصلبة للمافيا المخزنية عبر هيمنتها على وزارة الداخلية اليد الطولى لإخضاع النخب ولضبط المجتمع وتنفيذ المشاريع الطبقية الهادفة لخدمة مصالحها ومصالح الكتلة الطبقية السائدة والشركات الامبريالية. وهذا من العوامل الرئيسية التي تكبل تراكم الرأسمالي الإنتاجي ببلادنا ويجعل من المستحيل بروز برجوازية في خدمة السوق الوطنية وبالتالي تحول النظام السياسي من الاستبداد إلى الديمقراطية.

إن جوهر النظام السياسي السائد ببلادنا هو جوهراستبدادي يستند إلى كتلة طبقية مرتبطة مصالحها عضويا بمصالح دول المركز الرأسمالي مما يجعل هذا النظام خاضعا للسياسات التي ترسمها الأجهزة الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي جعلت من بلادنا مختبرا لتطبيق مختلف الوصفات الرأسمالية الإمبريالية والتي أوصلت بلادنا إلى هذا المستوى الخطير من التبعية والأزمة وفقدان السيادة الوطنية.

بناء عليه لا يمكن الحديث عن دمقرطة نظام استبدادي يكرس التبعية والفساد، ويقمع شعبه ويرهن حاضره ومستقبله لصالح أقلية طبقية رجعية وفاسدة. فالمطلوب، إذن، هو التخلص من هذا النظام وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي يضمن للشعب الحق في تقرير مصيره وتحقيق مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

لا بديل عن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية

كما ورد أعلاه فإن العائق البنيوي أمام تحرر شعبنا هو النظام المخزني المعبر السياسي والخادم الأمين لمصالح الكتلة الطبقية السائدة التي تشكل النقيض الرئيسي للطبقة العاملة وعموم فئات الشعب المغربي. إن حسم هذا التناقض هو صلب الصراع الطبقي الجاري ببلادنا. وهذا الحسم لن يأتي بصفة عفوية، بل ببناء وبلورة أدواته السياسية الطبقية. فكما تمتلك الكتلة الطبقية السائدة أدوات سيطرتها وهيمنتها، فلابد للطبقات الشعبية أن تبني، بدورها، هذه الأدوات. وعملية البناء هذه ليست عملية ميكانيكية أو عفوية، بل هي سيرورة يتحول فيها وعي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية إلى وعي طبقي سياسي يتجسد، داخل الممارسة وعبرها، في تنظيمات وجبهات وبرامج سياسية واجتماعية للتغيير الجذري.

ويعتبر بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مهمة آنية وضرورية لتحقيق التغيير المنشود على اعتبار أن الطبقة العاملة لا يمكن لها أن تتحرر إلا بالقضاء على سلطة الطبقة النقيض وهي البرجوازية. وهذا ما يتطلب تنظيم صفوفها. وهو المدخل الأساسي لبناء جبهة الطبقات الشعبية التي تضم مختلف الطبقيات والفئات المتضررة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، والضامن لنجاح سيرورة التغيير الثوري في تحقيق أهدافها في التحرر الوطني والديمقراطية بآفاق اشتراكية.

3 دجنبر 2024.

القطاع الصحي الخاص: شروط استثمار لاستغلال رأسمالي فاحش للحق في الصحة

انطلقت الدولة المخزنية منذ أوائل الثمانينيات في تنفيذ السياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية والاقتصادية الإمبريالية في سياق توسع السياسات النيو ليبرالية للرأسمالية العالمية ، والتي تهدف إلى تقوية تحكم الرأسمالية العالمية و سيطرتها على مقدرات الشعوب خاصة في البلدان التابعة .وضمن هذه السياسات اعتماد الخوصصة التي لم تكتف بخوصصة القطاعات والمؤسسات الاقتصادية العمومية بل امتدت إلى خوصصة الخدمات الاجتماعية الأساسية ومنها التعليم والصحة . وفي هذا القطاع الأخير انتقلت الدولة من الاقتصار على تشجيع استثمار القطاع الرأسمالي المحلي إلى توسيعه للقطاع الخاص الأجنبي وفق قانون 33-21 القاضي بتميم القانون 13.133، وعملت على توسيع التغطية الصحية بشكل تكون فيه استفادة كبيرة للقطاع الخاص . وبالفعل يبرز واقع الحال توسع هذا القطاع حيث بلغ عدد المصحات الخاصة سنة 2023 المغرب نحو 415 مصحة، يشتغل فيها أزيد من 60 ألف إطار صحي، وأن الإحصائيات الرسمية تورد أن 90 في المئة من المرضى الذي يتمتعون بتغطية صحية في المغرب، يذهبون للعلاج في المصحات الخاصة مما يعني أن القطاع الخاص هو المستفيد الأول من التغطية الصحية التي يلزم نظامها المرضى بأداء مصاريف العلاج مسبقا خاصة بالنسبة للاستشارات والعلاجات الأولية وتعويضهم بالفتات من طرف مؤسسات التأمين الصحي. وفي استغلال واضح للوضعية المتردية للقطاع العمومي يمارس القطاع الخاص أشكالا من التسيب في التعامل مع القانون، والجشع المادي، بالمطالبة بشيكات الضمان وتسبيقات غير مبررة وفرض تكاليف تتجاوز التعرفة المرجعية في كل التدخلات .

هذا الواقع يفرض علينا كإعلام مناضل، المتابعة المستمرة، ولهذا خصصنا من جديد ملف العدد لقطاع الصحة مع التركيز على وضعية القطاع الخاص. وتناولنا هذا القطاع من خلال قراءة في السياسات العمومية المؤسسة لتوسيع خوصصة القطاع الصحي، ثم في محور ثان تشخيص لوضعية الخدمات الصحية في القطاع الخاص بين جشع الرأسمال وضرورات الخدمة الصحية، وفي محور أخير محاولة المساهمة في اقتراح المواجهة الشعبية ضد ضرب الخدمة العمومية في مجال الصحة.

بعد بيع المستشفيات العامة أي واقع للحق في الصحة بالمغرب

عزيز غالي

يُعتبر قطاع الصحة في المغرب من أهم القطاعات الحيوية التي تلامس حياة المواطنين بشكل مباشر. لكن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة أبرزها مشكل التغطية الصحية ونقص الأطر الطبية حيث يقدر ب 95000 إطار صحي. رغم الشعارات التي ترفعها وزارة الصحة بتحسين التغطية الصحية، يبقى الواقع مغايرًا، حيث يعاني المواطنون من فترات انتظار طويلة للحصول على الخدمات الطبية الأساسية. في هذا السياق، تتجه الحكومة نحو خصخصة القطاع الصحي، مما يثير العديد من التساؤلات حول آثار هذه الخطوة على المرضى، خاصة الفئات الهشة. والجدول التالي يبين من خلال المؤشرات وضعية قطاع الصحة:

التفاصيل	الإحصائية	المؤشر
أقل بكثير من المعدل العالمي (10%)، مما يؤثر على جودة الخدمات.	6.4% من الناتج المحلي الإجمالي (2021)	نسبة الإنفاق على الصحة
تتركز في المدن الكبرى، مما يؤثر على توزيع الخدمات.	140 مستشفى	عدد المستشفيات العامة
العديد منها يعاني من نقص في التجهيزات والموارد.	2.000 مركز صحي	عدد المراكز الصحية
تعكس عدم رضا المواطنين عن الخدمات الصحية العامة.	53% استطلاع 2022))	نسبة رضا المرضى
مثل الجراحة، مما يؤثر على حالات المرضى.	3–6 أشهر في بعض التخصصات	مدة الانتظار
تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية.	0.6 طبيب لكل 1.000 مواطن	عدد الأطباء
الكثير من الأطباء يهاجرون بحثًا عن فرص أفضل.	25% (تقديرات 2022))	نسبة الأطباء المهاجرين
زيادة ملحوظة في الأمراض المزمنة.	8.4% من السكان مصابون بالسكري (2021)	نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة
عدم كفاية الأسرة في المستشفيات العامة.	30% من الأسرّة غير متاحة خلال أزمة كوفيد-19	نقص الأسرّة في المستشفيات
بسبب ضعف الخدمات العامة.	40% يعتمدون على العلاج الخاص	نسبة العلاج في القطاع الخاص
يؤثر سلبًا على جودة الخدمات الصحية.	70% من المواطنين يشعرون بالفساد	نسبة الشكاوى من الفساد
تحتاج إلى زيادة لضمان تحسين الخدمات.	15 مليار درهم (2022)	الميزانية المخصصة للصحة
الباقي يعتمدون على النظام الصحي العام.	45% من السكان لديهم تأمين صحي	نسبة تغطية التأمين الصحي
نسبة أقل من المتوسط العالمي.	0.9 ممارس صحي لكل 1.000 مواطن	عدد الممارسين الصحيين

تعكس الحاجة الملحة لتحسين الخدمات النفسية.	20% من السكان يعانون من مشاكل نفسية	الأمراض العقلية
لكن هناك تفاوت في الجودة بين القطاعين العام والخاص.	80% من الولادات تتم في المستشفيات	نسبة الولادات في المستشفيات
يؤثر على فعالية العلاج والرعاية الصحية.	نقص في الأدوية الأساسية بنسبة 30%	الوصول إلى الأدوية
تحتاج إلى تحسين لضمان الصحة العامة.	85% من الأطفال تحت سن 5 سنوات محصنين	نسبة التحصين للأطفال

التراجع عن مجانية الصحة العمومية

شهد المغرب تراجعًا ملحوظًا عن مبدأ مجانية الخدمات الصحية، وذلك من خلال إصدار مرسوم في مارس 1999، الذي أتاح فرض رسوم على جميع الخدمات الطبية في المستشفيات العمومية. بدأ هذا الإجراء فعليًا في مايو 2004، ليشمل كافة الخدمات من الاستشارات الطبية والفحوصات إلى العمليات الجراحية. تمثل هذه الخطوة بداية هجوم فعلي على الحق في الصحة العمومية، حيث تعتمد التغطية الصحية على الاشتراكات، مما يثقل كاهل الفقراء بالرسوم الصحية.

بالرغم من دمج حاملي بطاقات الرميد في برنامج 'أمو تضامن' إلا أن العديد من الأسر الفقيرة تُجبَر على تحمل تكاليف العلاج من جيوبهم. هذا الوضع يعكس فشل الدولة في ضمان الرعاية الصحية المجانية، ويؤكد على ضرورة إصلاح النظام الصحي بما يضمن حقوق جميع المواطنين، خاصة الفئات الأكثر ضعفا

فتح المجال لخوصصة المستشفيات:

في يوليوز 2011، أقدمت الدولة على خطوة جذرية تتمثل في إصدار القانون الإطار رقم 34.09، الذي يمهد الطريق لخوصصة المستشفيات العمومية. يُعتبر هذا القانون بمثابة تهديد لنظام الصحة العمومية، حيث يخفف من مسؤولية الدولة في تقديم العلاجات، ويتيح للقطاع الخاص فرصة التوسع في تقديم خدمات صحية.

هذا التوجه يعكس انزياحًا في مفهوم الصحة كحق أساسي، حيث يتم تحميل المواطنين مسؤولية صحتهم، في الوقت الذي يجب أن تتحمل فيه الدولة هذه المسؤولية. يتزامن هذا القانون مع موجة من الانتقادات التي تطالب بالحفاظ على الخدمات الصحية العمومية، وتوفير الرعاية الصحية للجميع دون تمييز.

قلب المفاهيم المستخدمة في الصحة:

لشرعنة الخوصصة، تم استخدام مفاهيم جديدة لتحويل مسؤولية الرعاية الصحية من الدولة إلى المواطنين. يُعرف "عرض العلاجات" بأنه يشمل جميع المؤسسات الصحية، بما في ذلك الخاصة، مما يفتح المجال أمام المستثمرين لدخول هذا القطاع

علاوة على ذلك، تم إدراج القطاع الخاص كمساهم رئيسي في تقديم الخدمات الصحية، مما يهدد فكرة الصحة كخدمة عمومية. يُعتبر هذا التوجه خطيرًا، حيث يفتح المجال أمام استغلال المواطنين من قبل المستثمرين الذين يسعون لتحقيق الربح على حساب صحة المرضى. وهذا أدى الى الإجهاز على القطاع العام، فالإحصائيات تبين أن 80% من مصاريف التغطية الصحية تذهب للقطاع الخاص.

شرعنة خوصصة المؤسسات والخدمات الصحية:

تُعتبر الخوصصة الآن واقعًا قانونيًا، بعد سلسلة من الإصلاحات النيوليبرالية التي تمت على مدى سنوات. يتيح هذا القانون للقطاع الخاص تقديم خدمات المرفق العام للصحة، مما يؤدي إلى تحول جذري في كيفية تقديم الرعاية الصحية.

تتضمن أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقديم العلاجات الأساسية والخدمات الوقائية والتشخيصية، مما يُعتبر خطوة نحو مزيد من الخوصصة. هذه الخطوات تؤكد على أن الهدف ليس تحسين الرعاية الصحية، بل تعزيز دور القطاع الخاص في توفير الخدمات.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

تؤدي خوصصة قطاع الصحة إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، حيث يصبح الوصول إلى الرعاية الصحية مرتبطا بالقدرة الشرائية، مما يعرض الفئات الفقيرة لمخاطر صحية أكبر. يُضطر الكثير من المواطنين، خاصة من الطبقات الهشة، إلى التوجه إلى المستشفيات العمومية التي تعاني من نقص في الموارد والخدمات.

تظهر التحديات التي يواجهها المواطنون في فترات الانتظار الطويلة للحصول على الخدمات، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصحية. إذ أن طول الانتظار للحصول على العلاج في المستشفيات العمومية يدفع الكثيرين إلى اللجوء إلى القطاع الخاص، مما يثقل كاهلهم بمزيد من التكاليف.

الحاجة إلى إصلاح شامل:

إن الوضع الراهن يتطلب إعادة النظر في سياسات الصحة العمومية حيث يجب على الحكومة التركيز على تحسين الخدمات الصحية العمومية بدلا من الخوصصة، لضمان حق جميع المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية دون تمييز. ويتطلب ذلك استثمارات حقيقية في البنية التحتية الصحية، وزيادة ميزانية الصحة، وتحسين ظروف عمل الأطباء والممرضين. كما يجب أن تكون الأولوية للمواطنين الذين لا يمتلكون تغطية صحية، ويجب أن يتمتع الجميع بحق الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية

خلاصة:

إن خوصصة قطاع الصحة بالمغرب تُعد خطوة مثيرة للجدل، تتطلب تحليلا دقيقا لتأثيراتها على المواطنين. يجب أن تبقى الصحة حقا للجميع، وأن تحافظ على طبيعتها كخدمة عمومية. ويتعين على الحكومة أن تتخذ تدابير عاجلة لتحسين النظام الصحي، بدلا من الانزلاق نحو خوصصة قد تؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة. إن المستقبل الصحي للمواطنين يعتمد على القدرة على الوصول إلى خدمات صحية عادلة وفعالة، وهو ما يتطلب التزاما حقيقيا من جميع الأطراف المعنية عوض بيع المستشفيات ضمن ما يسمى بالتموينات المبتكرة، حيث تم تفويت المستشفيات الجامعية والجهوية إلى شركات خاصة؛ و يعتبر هذا تفريطا في مكتسبات الشعب المغربي.

الوضع الطبي بالمغرب بين سياسة تخريب القطاع العام وجشع القطاع الخاص

(الجزء الثاني من مقال حقوق الإنسان في مهب الرياح)

تناولنا في الجزء الأول من هذا المقال، الوضعية المترهلة لحقوق الإنسان ببلادنا، ووقفنا، بصفة خاصة، على التدهور الخطير لجوانب من وضعية الحريات العامة من جهة، وعلى وضعيتي الحق في التعليم والحق في الشغل (العدد السابق).

في هذا العدد، سنحاول تشريح وضعية الحق في الصحة بالمغرب، في قطاعيها العام والخاص، والوقوف على بعض معضلات تخريب القطاع العام في أفق القضاء عليه، وبعض مظاهر جشع القطاع الخاص ومتاجرته في صحة الناس خدمة لشعار الأرباح قبل الأرواح.

عبد السلام العسال

1) القطاع الطبي العام: وضع مهترئ في حاجة إلى علاج: يعاني القطاع الطبي العام بالمغرب من اختلالات كثيرة ومتنوعة، مرتبطة أساسا بطبيعة السياسة الطبقية المخزنية التي تستهدف القضاء عليه، تنفيذا لقرارات المؤسسات الامبريالية الدولية، وخدمة لمصالح الرأسمال الاستثماري والاحتكاري، ومن مؤشرات ذلك، يمكن، على سبيل الأمثلة، الوقوف على ما يلي:

– ميزانية هزيلة: مازالت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية هزيلة، إذ لا تتجاوز ما بين 5% إلى 6% من الميزانية العامة، عوض 12% الموصي بها من طرف منظمة الصحة العالمية. بينما لا يتجاوز الإنفاق الصحي 6% من الناتج المحلي الإجمالي، (المعدل العالمي يبلغ 10%)، وبلغة الأرقام، لم تخصص الدولة للوزارة الوصية من ميزانية 2025، إلا مبلغ 32.6 مليار درهم (مقابل 30.7 مليار في ميزانية 2024)، خصصت منها 1580570900 درهم نفقات للموظفين والأعوان، و777000000 درهم نفقات للمعدات ونفقات مختلفة، مقابل ما يناهز 50 مليار درهم لوزارة الداخلية، وباستقراء مقارن سريع بين هذه الأرقام، نستنتج أن النفقات المرتبطة بالهاجس الأمني تحظى بالكرم الحاتمي، بينما النفقات المرتبطة بصحة المواطنين/ات يطبعها التقشف.

– نقص مهول في الموارد البشرية: حسب وثيقة حصلت عليها هيسبريس: «لا يتجاوز عدد الأطباء في القطاع العام 11953، من بينهم 3616 طبيبا عاما، و8337 مختصا، وفقط 323 طبيب أسنان. أما عدد الممرضين فلا يتجاوز 15087، مع 4943 قابلة..» (هيسبريس، 24 أبريل 2024)، بينما لا يتجاوز مجموع الأطباء في القطاعين العام والخاص 25575 طبيبا/ة، «أي بمعدل 7.1 طبيب لكل 10 آلاف نسمة، في حين تشدد منظمة الصحة العالمية على معدل متوسط يناهز 15.3 لكل 10 آلاف نسمة» (نفس المرجع)، وهذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار أن حوالي ثلثي الأطباء موزعون على المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط ومراكش وفاس وطنجة، في حين أن العديد من المناطق، وخاصة النائية، لا يوجد بها إلا أطباء وممرضون بأعداد صغيرة ومحدودة، كما لا يأخذ بعين الاعتبار أن حوالي 24% من مهنيي القطاع مقبلون على التقاعد في العشرية القادمة، ومع ذلك لم تحدث الدولة إلا 6500 منصب شغل في ميزانية 2025 مقابل 7744 منصب شغل لوزارة الداخلية، وذلك رغم أن الوزارة الوصية عن القطاع حددت، في وقت سابق، النقص الحاصل في عدد الأطباء في 6000 طبيب/ة، و9000 في عدد المهنيين/ات شبه الطبيين/ات. وعموما لا يتعدى عدد المهنيين/ات في قطاع الصحة 47 ألف موظف/ة، مما جعل المغرب يصنف من بين 57 دولة تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية حسب منظمة الصحة العالمية.

– نقص فظيع في البنيات التحتية: تلك هي السمة العامة لقطاع الطب العمومي بالمغرب حيث لا يتوفر إلا على «خمسة مستشفيات جامعية تعاني بدورها من نقص في الوسائل اللوجستيكية، و/أو من مشاكل في الصيانة و/أو نقص في الأطر الصحية، فضلا عن عشرات المستشفيات الإقليمية (39 مستشفى متخصصا و102 مستشفى عام)، والمراكز الصحية (2689 مؤسسة، بمعدل 12000 نسمة لكل مؤسسة في الوسط القروي و43000 في الوسط الحضري)، التي لم تجدد بناياتها وأجهزتها منذ عقود خلت، في ظل ضعف الرقابة وانخفاض الميزانيات المخصصة للتسيير والتدبير.... ولا يتوفر المغرب إلا على سرير واحد لكل 1000 نسمة (مقابل 2.2 سرير لكل ألف نسمة في تونس وسبعة أسرة لكل ألف نسمة في أوروبا)، ولا تبلغ نسبة الاستشفاء سوى 4.7 % بالمغرب (مقابل 14 % في تونس)، هذا بالإضافة إلى غلاء الأدوية، حيث تبلغ نسبة الولوج إليها 400 درهم لكل مواطن.

أما المراكز الصحية بالوسطين الحضري والقروي فهي تشكو من نقص مهول في وسائل التطبيب والأطر الطبية والإدارية (غياب طاقم إداري بجميع المراكز الصحية، حيث الاعتماد على الممرضين والأطباء في التسيير والتطبيب). وفي كثير من الأحيان يغيب عنها الأمن والماء والكهرباء والولوجيات، ...علاوة على أن مجموعة من المراكز لم تعرف طريقها إلى الاشتغال بسبب انعدام أو نقص في الأطر الصحية أو سوء في توزيعها» (المرجع: التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب يرسم سنة 2023).

– الفساد والتخريب وجهان لسياسة طبقية واحدة: يضاف إلى المعضلات أعلاه، نوع الفساد الخطير الذي ينخر القطاع، من خلال تفشي الزبونية والمحسوبية والرشوة في مختلف دواليب القطاع؛ على مستوى التوظيف؛ والولوج إلى العلاج؛ والصفقات العمومية؛ وفوضى توزيع المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية؛ والتوزيع غير المتوازن للموارد البشرية وخصوصا الأطر الطبية والتمريضية، حيث لا تحصل المناطق القروية وخصوصا النائية منها إلا على الفتات.

نكتفي بهذا القدر، لنخلص إلى أن الخراب والفساد ينخران المنظومة الصحية، كنتيجة طبيعية ومباشرة للسياسة الطبقية الممنهجة التي تهدف إلى الإجهاز عليها بصفة نهائية، ولهذه الأسباب وغيرها كثير، يحتل المغرب المرتبة 91 عالميا من بين 94 دولة في جودة القطاع الصحي، حسب مؤشر الرعاية الصحية الدولي لسنة 2024.

وإذا كانت هذه حالة القطاع الطبي العام، فكيف هي وضعية القطاع الطبي الخاص ببلادنا؟

2) القطاع الطبي الخاص: الجشع في خدمة شعار الأرباح قبل الأرواح: بداية، تجدر الإشارة إلى أن وجود قطاع طبي خاص بالمغرب، ما فتئ يتكاثر، بدعم سخي من الدولة، في جل المدن الكبيرة والمتوسطة، هدفه السياسي العام، هو الإجهاز على القطاع الطبي العام، خدمة لمصالح التكتل الطبقي السائد ببلادنا من جهة وتنفيذا لإملاءات المؤسسات الرأسمالية المالية من جهة أخرى، وخدمة لشركات الاستثمار في تسليع الصحة وخصخصة الحق في الولوج إلى العلاج والرعاية الطبية من جهة ثالثة؛

وبالأرقام، يتوفر القطاع الطبي الخاص «على 13622 طبيبا، من بينهم 5182 طبيبا عاما و8440 مختصا» (هيسبريس: نفس المرجع)، ويشهد هذا القطاع نموا متسارعا، سواء في عدد العيادات والمستشفيات الخاصة أو في عدد مهنيي الرعاية الطبية، بسبب الإقبال المتزايد عليه من طرف المواطنين/ات، وخاصة من أصحاب الدخل المرتفع والمتوسط، هروبا من الخراب الذي يشهده القطاع الطبي العام، وحسب مجلس المنافسة، يتسم توزيع المصحات الخاصة بالمغرب «بعدم التكافؤ وغياب التوازن، حيث تستحوذ خمس جهات على 79% من المصحات الخاصة و82% من الأسرّة...كما يحتوي القطاع على ما بين 25 إلى 50% من الطاقة السريرية بالمغرب.(هيسبريس:11 نونبر 2022). وأكد المجلس «أن سوق الرعاية الطبية المقدمة من المصحات الخاصة يلفه الغموض...فهي لا تخضع لتتبع منتظم من لدن السلطات العمومية، بحيث لا يتوفر المغرب على بنية إدارية تابعة لوزارة الصحة مختصة بتتبع والنهوض بالمصحات الخاصة وجمع المعلومات المرتبطة بها....ومن أجل سد هذا الفراغ، كشف مجلس المنافسة أنه اضطر إلى اللجوء إلى إجراء تحقيق ميداني أنجزه مكتب دراسات أنيطت به هذه المهمة بهدف جمع المعلومات ذات الصلة ببنية هذه السوق وتكاليف المصحات الخاصة؛ ورصد المجلس أيضا غياب إطار قانوني خاص بالمصحات الخاصة، حيث تظل المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بهذا المجال مشتتة في نصوص تشريعية وتنظيمية عديدة»(نفسه)؛ وبعبارة واحدة، فإن هذا القطاع يخضع لفوضى عارمة في غياب أي تقنين جدي يحد من جشعه، المتمثل في تكاليف العلاج المرتفعة، بدءا بالاستشارات الطبية ووصولا إلى العمليات الجراحية المختصة (القلب والشرايين والدماغ والعيون وأمراض السرطان وغيرها) مرورا بالخضوع للاستشفاء وللتحاليل الطبية والتصوير بالأشعة وغيرها من التدخلات الطبية، وهذه التكاليف لا تخضع لأية معايير أو مقاييس تحدد سقفها، مما يجعل المواطنين/ات يتعرضون لأشكال متنوعة من نهب جيوبهم/ن بحثا عن العلاج والتشافي، وبهذا أصبح الحق في العلاج سلعة غالية الثمن، تباع وتشترى في سوق تعمها فوضى المضاربات الخيالية، شعارها الأرباح قبل الأرواح، في تناقض تام مع المادة الثانية من القانون رقم 131.13، المتعلق بمزاولة مهنة الطب، والتي تنص على أن «الطب مهنة لا يجوز بأي حال من الأحوال وبأي صفة من الصفات أن تمارس باعتبارها نشاطا تجاريا، يزاولها الطبيب مجردا من كل تأثير، وَازِعُه فيها علمه ومعرفته وضميره وأخلاقه المهنية. ويجب عليه مزاولتها في جميع الظروف في احترام تام للأخلاق، من غير أي تمييز كيفما كانت طبيعته، خاصة ما ارتبط منه بالسن أو الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أوالانتماء الاجتماعي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان»، والسؤال المطروح، هنا، هو أين نحن من تطبيق هذه المادة من القانون؟ أليس التطبيب في القطاع الخاص نشاطا تجاريا بكل المقاييس، خاصة وأن باب الاستثمار فيه أصبح متاحا للشركات والأشخاص الذاتيين حتى من غير الأطباء، طبقا للمادة 60 من نفس القانون، المنشور في الجريدة الرسمية عدد6442 بتاريخ 15 مارس 2015؟

إن تسليع الحق في الصحة وإخضاعه لمنطق السوق كأي سلعة، في ظل فساد وخراب المنظومة الصحية في القطاع الطبي العام، يجعل صحة المواطنين/ات وخاصة ذوي الدخل المحدود أو المنعدم في خطر، بسبب التكاليف الباهظة التي تتطلبها مصاريف العلاج والاستشفاء، يضاف إلى ذلك وضع الهشاشة والفقر الذي تعاني منه الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا، وهذا الواقع يفرض على كل القوى التقدمية والديمقراطية تكثيف سبل النضال الوحدوي المشترك من جهة لفرض توفير كل الشروط لضمان حق الجماهير في الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية وفي الدستور المغربي على علاته، وذلك لن يتحقق إلا بفرض تغيير شامل في المنظومة الصحية ككل، بدءًا بتغيير السياسات العمومية المتصلة بالقطاع وبالقوانين ذات الصلة ووصولا إلى إحداث البنيات المؤهلة للقطاع الصحي وتوفير المعدات الضرورية والموارد الشرية الكافية للنهوض به، ووصولا إلى تقزيم القطاع الخاص الطبي عبر إخضاعه للتضريب الاستثنائي على الدخل وإخضاع تدبيره لقوانين صارمة يكون الهدف الأساسي منها خدمة المواطنين/ات وضمان حقهم/ن في الصحة والعلاج، وكل ذلك لن يتحقق إلا في إطار التغيير الجذري الشامل للأوضاع ببلادنا.

القنيطرة بتاريخ 04 دجنبر 2024

أية مواجهة شعبية لضرب الخدمة العمومية في مجال الصحة؟!

محمد شويا

تقديم عام:

تعود عملية انسحاب الدولة من الخدمات العمومية ومنها الخدمة العمومية الصحية لفائدة الرأسمال لسنوات ثمانينيات القرن الماضي إثر تفاقم أزمات النظام التبعي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب انخفاض قيمة صادرات المواد الخامة وعائدات الزراعة التصديرية وارتفاع المديونية وحرب الصحراء وارتفاع المديونية الخارجية..

إن بدايات تفكيك القطاع العام وخوصصته بالمغرب جاء بعد بناء واكتمال قطاعات عمومية ومؤسسات ومكاتب وطنية، والشركات العمومية بوأسطة المال العام والاستثمار العمومي، مما جعل الرأسمال الطفيلي المغربي والرأسمال العالمي يعيد بناء تموقعاته ومصالحه في بلدنا عبر قانون المغربة والإصلاح الزراعي وإعادة هيكلة القطاع المنجمي وبعض الصناعات التحويلية الغذائية والنسيجية الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى بناء بعض الصناعات التحويلية الكيماوية لمعالجة الفوسفاط وصناعات تركيبية وفق قسمة العمل الدولية بين دول المركز الراسمالي والدول الطرفية والتبعية .. وقد مر تفكيك القطاع العام عموما بثلاثة مراحل كبيرة انفصلت مع تطورات أزمات الرأسمال العالمي وانعكاساتها القاسية على النظام التبعي في بلادنا:

أ- مرحلة بدايات فرض سياسة التقويم الهيكلي programme d'ajustement structurel ابتداء من 1983:

ويعتبر برنامج سياسة التقويم الهيكلي المفروض من المراكز المالية العالمية التي استغلت الأزمات الاقتصادية والمالية والهزات الاجتماعية: (انتفاضة 20 يونيو 1981 وانتفاضة يناير 1984) للانتقال إلى مرحلة أخرى لبسط مزيد من السيطرة الرأسمالية العالمية على المقدرات الوطنية وبدايات تفكيك السيادة الاقتصادية والمالية للبلد..

إن سياسات التقويم الهيكلي استهدفت الخدمات الاجتماعية العمومية في البداية كالتعليم والصحة والشغل والماء والكهرباء والنقل والسكن والنظافة، حيث أن المراكز المالية العالمية كانت تعتبر الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أعباء ثقيلة على المالية العمومية وعلى الاقتصاد تضعف قدرات الدولة على وفائها لخدمة ديونها وإكراهات تعرقل سياسات التقويم الاقتصادي والمالي والتنمية حسب زعمها، لذلك فرضت على النظام التبعي تقليص الميزانيات المخصصة لهذه الخدمات الاجتماعية حيث انخفض الإنفاق على التعليم إلى أقل من 6% من الناتج الداخلي الخام مقابل المعايير الدولية المحددة في 12% وعلى قطاع الصحة إلى أقل من 4% مقابل المعايير الدولية. % 9

ب- مرحلة معايير منظمة التجارة العالمية 1989:

ومع نهاية ثمانينيات القرن الماضي انتقل الرأسمال العالمي إلى مستوى غير مسبوق من التوحش في بلدنا والعالم وبدأت السيطرة على الشركات والمؤسسات ومكاتب القطاع العام عبر فرض سياسة الخوصصة وفتح الأسواق الوطنية وتحرير الأسعار وفق معايير منظمة التجارة العالمية (مؤتمر الكات بمراكش)؛ وهكذا تم تفكيك القطاع المنجمي بإغلاق 30 شركة وتفويتها للقطاع الخاص بلائحة وضعتها أمينة بن خضرة مديرة مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية BRPM آنذاك، كما تم حل مكتب التسويق والتصدير والمكتب الوطني للقمح والقطاني، والمكتب الوطني للشاي والسكر، وستباع شركة مصفاة سمير بأبخس الأثمان، وبداية فقدان السيادة الطاقية إلى اليوم. كما تم تفكيك الأسطول البحري بدفع شركة كومناف نحو الإفلاس ثم خوصصة شبكة الفنادق العمومية وتفكيك المكتب الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية وخوصصة الاتصالات والإعلام، كما تم تفويت بعض الخدمات في المكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للموانىء والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفاط وتفكيك اراضي صوجيطا وصودیا وتفويتها كريع للسياسيين والنقابيين الفاسدين والرأسمال الطفيلي الزراعي والعقاري ...

ج-مرحلة عولمة الرأسمالية المتوحشة وتداعياتها على النظام التبعي:

بعد تقرير السكتة القلبية 1995 الذي وضعه البنك العالمي والذي تضمن شروط وتوصيات قاسية جديدة مقابل مزيد من القروض، ومن هذه الشروط تحرير وخوصصة قطاع الخدمات وإخضاعه لمعايير منظمة التجارة العالمية، وفي ظل حكومة التناوب المخزني، سيتم الشروع في ضرب وتقويض المجانية بقطاعات التعليم والصحة بين سنتي 1999 و 2004 من خلال ميثاق التربية والتكوين لاستهداف التعليم العمومي بين 2004 و2015 انتقل التعليم الخصوصي من 4% الى 15% مما جعل منظمة اليونسكو تنبه المغرب، كما تم اصدار مرسوم تحديد أسعار الخدمات الطبية في 30مارس 1999 ، وسيتم تفعيله ابتداء من 2004 وقد توسع ضرب الوظائف والخدمات العمومية ليشمل الوظيفة العمومية برنامج المغادرة الطوعية 2004 وضرب الحق في السكن وتفويت خدمات الماء والكهرباء والتطوير والنظافة للشركات العالمية.

وقد كانت لهذه السياسات النيوليبرالية المتوحشة تكلفة اجتماعية وسياسية واقتصادية ثقيلة على شعبنا، واجهها بنهوض جماهيري قوي من خلال انتفاضات شعبية عفوية ومنظمة لأزيد من 40 سنة (امتدت من 20 يونيو 1981 الى اليوم)ووجهت بالحديد والنار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان منها انتفاضة 20 يونيو 1981 ويناير 1984 و14 دجنبر 1994، وفي موجة ثانية أقوى وأعنف اندلعت انتفاضات نتيجة الاختلالات المجالية والتهميش، منها انتفاضة سيدي إفني وصفرو والريف 2017 وجرادة 2018، دون أن ننسى حركة 20 فبراير المجيدة التي كانت أكثر تنظيما وتأطيرا وبأفق سياسي، إضافة إلى تصاعد الحركة الاجتماعية : الكثير من الفئات من الموظفين رجال ونساء التعليم والصحة والطلبة في كليات الطب والهندسة والمعطلين والعمال الزراعيين وغيرهم ..

في هذه الورقة سنتناول في محور أول: -1 مسلسل تصفية وخوصصة الخدمات الصحية العمومية لفائدة الرأسمال.

وفي محور ثاني: -2 كيف يواجه شعبنا خوصصة قطاع الصحة وتصفية سائر الخدمات الاجتماعية وماهي السبل السديدة لإيقاف التراجعات؟

-1المحور الاول: مسلسل تصفية وخوصصة الخدمات الصحية العمومية لفائدة الرأسمال:

+ السياقات التاريخية والقانونية لخوصصة قطاع الصحة وتسليع الخدمة العمومية في الصحة:

تاريخيا تعود بداية تفكيك الوظيفة والخدمة العمومية في مجال الصحة إلى ملاحظات وتوصيات البنك العالمي الواردة في تقريره لسنة 1995، والذي نبه فيه النظام التبعي الى السكتة القلبية التي تهدد الاقتصاد التبعي الذي أنهكته المديونية والخوصصة، والتي سبق لنفس المؤسسة الدولية أن اوصت بها في ثمانينيات القرن الماضي، وفي الواقع إن التقرير كان الهدف الأساسي منه هو فتح مزيد من زحف الرأسمال العالمي الذي ازداد توحشا في ظل العولمة على باقي المقدرات الوطنية الممثلة بتسليع وتبضيع وخوصصة الخدمات les services في التعليم والصحة والنقل والإسكان والتامين والاتصال وفق توجهات منظمة التجارة العالمية التي توجت مفاوضات منظمة «الغات»..

في هذا السياق التاريخي بدأت عملية خوصصة قطاعات الصحة والتعليم بالخصوص في عهد حكومة اليوسفي..

في 30 مارس 1999 صدر المرسوم الخاص بتحديد أسعار الخدمات الطبية ليس فقط بالقطاع الخاص بل في القطاع العام أيضا حيث بدأ عمليا الأداء سنة 2004 عن الاستشارات الطبية والمستعجلات والفحوصات والتحليلات والفحص بالأشعة والعمليات الجراحية والولادة..

سنة 2008 أطلقت الحكومة المغربية بشكل تجريبي نظام المساعدة الطبية راميد RAMED وتم تعميمه سنة 2012.. وقد واجه هذا النظام منذ انطلاقها مشاكل كثيرة أبرزها مشكل التمويلات، وللتصدي لهذه المعضلة لم تجد حكومة عباس الفاسي إلا تقويض المجانية وفرض الأداء وهكذا خرج القانون 34.09 والذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 نوفمبر 2011 اي بعد تمرير الدستور الممنوح في يوليوز 2011 الذي ينطوي على إضعاف الحماية الدستورية للخدمات الاجتماعية التي كانت في كل الدساتير السابقة حقا تضمنه الدولة، بخلاف المادة 31 في الدستور الحالي والتي تقول «الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في العلاج والرعاية الصحية ومن التغطية الصحية والحماية الاجتماعية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.

إذن الدولة من خلال الفصل 31 تتملص من مسؤولياتها وتلقيها على الجماعات الترابية رغم قلة مواردها والفساد الذي ينخرها، وعلى المؤسسات العمومية أي مؤسسات الدولة ذات التسيير المستقل SEGMA (services

يعتبر برنامج سياسة التقويم الهيكلي المفروض من المراكز المالية العالمية التي استغلت الأزمات الاقتصادية والمالية والهزات الاجتماعية: (انتفاضة 20 يونيو 1981 وانتفاضة يناير 1984) للانتقال إلى مرحلة أخرى لبسط مزيد من السيطرة الرأسمالية العالمية على المقدرات الوطنية وبدايات تفكيك السيادة الاقتصادية والمالية للبلد..

تابع 10

d'état gérés d'une manière (autonome ، والمقصود هنا المؤسسات ذات الاستقلال الإداري والمالي، ومعنى هذا أن المؤسسات العمومية ستشرع ابتداء من 2012 في استخلاص مبالغ من المرضى المرتفقين للمؤسسات الاستشفائية العمومية، بل هذا القانون يذهب بعيدا إلى الخوصصة حيث ينص في آخر فقرة من المادة 6 «كما تتخذ كافة التدابير والإجراءات لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الصحي وحتى وإن كانوا غير أطباء ...

أما الباب الثاني من القانون 34.09 فيحدد مفهوم المؤسسة الصحية بأنها: كل المؤسسات مهما كان نظامها القانوني سواء مؤسسات عمومية أو خاصة أو شركات..

كما ينص القانون على الخريطة الصحية والمخطط الجهوي لعرض العلاجات..

بالنسبة للخريطة الصحية مهمة لمعرفة الحاجيات في الجهات وضبط الاختلالات بين الجهات والعدالة المجالية؛ إلا أن هذه الفقرة تنطوي على تفويت المناطق التي تعجز الدولة عن تغطيتها أو تقرر الانسحاب منها للقطاع الخاص، بل يمكن للمؤسسات العمومية وهذا ما تفعله باعتمادها على التدبير المفوض من خلال القانون 54.05 بالتخلي عن تدبير الحراسة والصيانة والمطعمة والأدوية، بل تفويض الأطر شبه الطبية، كاستبدال الممرضين بتقنيي الصحة والمساعدين الطبيين كما حصل في طنجة والراشدية ...

هناك أيضا القانون الخاص بمهنة الطب 131.2013: تحرير ممارسة مهنة الطب مثل تسهيل ولوج ممارسة مهنة الطب للمستثمرين لبناء مصحات خاصة من غير الأطباء، ايضا مرونة هجرة الأطباء رغم النقص نحو الخارج ونحو القطاع الخاص والسماح للأطباء الأجانب بالاشتغال بالمغرب..

وفي إطار ما تسميه الحكومات المتعاقبة بالتمويلات المبتكرة، عمدت حكومة العثماني سنة 2019 إلى بيع المستشفيات الجامعية للصندوق المغربي للتقاعد مقابل 4،5 مليار درهم عن طريق CDG صندوق الإيداع والتدبير، ثم اكترتها عنه، ومنذ ذلك التاريخ لم تؤدي واجبات الكراء. وفي صيف 2024 باعت حكومة اخنوش عدة مستشفيات بالدار البيضاء وأعادت كراءها منهم ... هذه الممارسات المفلسة تؤدي الى تقويض السيادة الصحية التي انكشفت في ظل جائحة كرونا...

في يوم 8 يوليوز صادق البرلمان المغربي على قانون 32.24 الذي يقضي بحل العصبة الوطنية لأمراض القلب والشرايين، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست سنة 1977 لا لشيء إلا لفتح المجال للمصحات الخاصة..

من خلال هذه الترسانة القانونية يبدو أن الدولة ماضية في خوصصة الحق في الصحة وتسليعه وإخضاعه لمنطقة السوق ...

ب+ حقيقة الحماية الاجتماعية في بلدنا:

فيما يتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية L'AMO.. انكشف إفلاس المنظومة الصحية وغياب هويتها، كما انكشف غياب السيادة الصحية ومنها السيادة الدوائية، كما انفضح واقع الفساد وعبث لوبيات كثيرة في الصيدلة والأطر والموارد البشرية والمسؤوليات على الصفقات... فأعلن بن شعبون فشل برنامج المساعدة الصحية راميد RAMED بسبب غياب التمويل، حيث أن المستحقات المالية للمستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية المقدرة ب 25 مليار درهم لازالت بذمة الحكومات المتعاقبة بين سنة 2008 و2020 تاريخ إعلان نهاية راميد، بل إن وزارة الصحة شرعت في بيع الممتلكات العامة ممتلكات الشعب المغربي.

هذه الحقيقة المسكوت عنها. أطلقت الحكومة شعار الحكومة الاجتماعية وبدات تروج لتعميم الحماية الاجتماعية ومنها التغطية الصحية بإصلاحها وتعميمها على ذوي المهن الحرة والقطاع غير المهيكل وذوي الدخل المحدود والفقراء القادمين من إفلاس راميد ... الحكومة منذ ثلاث سنوات وهي رافعة لشعار الحماية الاجتماعية رغم التدهور المريع والسقوط الحر للقدرة الشرائية والأوضاع الاجتماعية المزرية لأوسع الطبقات بما فيها الطبقة المتوسطة، حيث بلغ عدد ممن هم في حاجة للمساعدة أو التضامن أزيد من 24 مليون مفقر في هذا البلد، رغم أن هذه الحكومة لم تسدد ما بذمتها للمؤسسات الاستشفائية العمومية من ملايير، بل سارت إلى الأمام بمشروع ما تسميه بالحماية الصحية، حيث سجلت الملايين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأدمجت الكنوبس في هذا الصندوق. فقط الجواب على نقص تمويل شعار الحماية الاجتماعية يعني فقراء الطبقة المتوسطة في التعاضديات والكنوبس سيؤدون أو سيقتسمون معهم تغطيتهم الصحية، هذه هي خلفية إدماج كنوبس في CNSS ، بل إن الحكومة تخطط لأبعد من ذلك، فهي تستهدف تمرير الجيل الثاني من تخريب ما تبقى من نظام التقاعد، حيث أن الإجراء ينطوي على ملاءمة معايير التقاعد كما هي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على منخرطي الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، مما يزيد من معاناة وتفقير الطبقات الشعبية التي لم تكف يوما دون مقاومة السياسات الطبقية..

-2كيف يواجه شعبنا خوصصة قطاع الصحة وتصفية سائر الخدمات الاجتماعية وماهي السبل السديدة لإيقاف التراجعات:

ا+ديناميات الحركة الاجتماعية المغربية لمواجهة تصفية وخوصصة قطاع الصحة:

قبل مسلسل التفقير السياسي الذي أطلقه النظام التبعي وحلفاؤه منذ ستينيات القرن الماضي، كان الصراع داخل المجتمع المغربي ذا منشأ سياسي، لأن المجتمع المغربي كان لازال مسيسا بقوة بما فيه العالم القروي، مثلا انتفاضة الريف الأولى 1959 جاءت نتيجة لفرض العسكرة على منطقة الريف وإحباط استمرار دينامية التحرير الفعلي لبلدنا برفض جيش التحرير مخرجات واتفاقات اكس- لي- بان وبالخصوص الانقلاب على برنامج لجنة القاهرة تحت قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، واتجه قصد جيش التحرير نحو الجنوب لاستكمال عملية التحرير رافضا الاندماج في القوات المسلحة..

وفي انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة رغم أن الشرارة الأولى كانت رفضا واحتجاجا على مطلب اجتماعي وهو مواجهة مذكرة يوسف بالعباس المشؤومة التي تحرم ابناء وبنات الشعب فوق 15 سنة من متابعة دراستهم في الثانوي، إلا أن الانتفاضة كان لها أفق سياسي وهو مواجهة سياسة التحالف الطبقي في إقصاء الأجيال من الترقي الطبقي والاجتماعي عبر الحق في التعليم..

مع الأسف وإلى حدود بدايات ثمانينيات القرن 1979، ظلت الديناميات الاجتماعية بأفق سياسي تحرري تمكن المخزن زيادة على قهرها بالحديد والنار والاعتقالات والانتهاكات، فإنه تمكن من حصرها في مطالب اقتصادوية مثلا: الانتفاضة الشعبية المجيدة 20 يونيو 1981 سماها الجلاد الراحل إدريس البصري «انتفاضة كوميرا»...

التفقير السياسي والقمع المخزني سينسحب طيلة 40 سنة على الحركة الاجتماعية المغربية لاحقا بين انتفاضة 20 يونيو 1981 وإلى انتفاضة الريف 2017 وجرادة 2018 باستثناء سيرورة حركة 20 فبراير 2011 والتي لم يكن اليسار، ومنه النهج الديمقراطي الذي كان يركز آنذاك على بناء الثورة الوطنية الديمقراطية من داخل الحركة الجماهيرية بادوات الدفاع الذاتي للجماهير وهذا ما سيجعله الى الانتقال في تركيزه على السيرورة الأولى وهي بناء الأداة السياسية المستقلة الطبقة العاملة وعموم الكادحين بشعار «استمرار -تحرير واشتراكية» بالطبع الى جانب السيرورات الأخرى ... إن مسلسل تصفية وتفكيك القطاعات العمومية وتسليع واخضاع الخدمات التعليمية والصحية وخدمات السكن والنقل والماء والكهرباء والنظافة والتامين دائما المخزن برعاية الأمبريالية ومراكزها المالية العالمية ينجح في إخضاعها لسلطة الرأسمال العالمي والطفيلي سواء خلال برنامج التقويم الهيكلي أو خلال الهجوم النيوليبرالي المتوحش ...

ب+ ماهي السبل السديدة لمواجهة وإيقاف الهجوم النيوليبرالي المتوحش:

إن قراءتنا للديناميات النضالية لشعبنا طيلة 40 سنة الأخيرة والتي قدمنا فيها تضحيات جساما وتكلفة ثقيلة من الشهداء والمعتقلين السياسيين والمطرودين والمقصيين والمهمشين، وهذه التكلفة الاجتماعية الثقيلة من الفقر والبؤس 24 مليون يطلبون الدعم بعد كوفيد والنظام التبعي يمعن في القمع والقهر، وكذلك يمعن في تفويت القطاع العام والخدمات العمومية التي لا تنتج إلا مزيدا من تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.. إن تتبعنا لديناميات الحركة الاجتماعية لشعبنا جعلنا نقول إنه رغم جسامة التضحيات ورغم مزيد من تفاقم الأوضاع لم نستطع تحقيق أدنى اختراق في جدار النظام التبعي وهو يصر على مزيد من التراجعات مع الاسف..

إن استعادة الشعب المغربي لزمام المبادرة هو القطع مع التفقير السياسي لأوسع الجماهير الذي اشتغل عليه المخزن ويشتغل عليه ونجح فيه لحد الآن ... القطع مع التفقير السياسي يتم عبر مسارين أو مدخلين: اولهما يجب دائما وضع أفق سياسي لأية معركة طبقية قادمة، يجب إحباط مخططات المخزن لتصفية القطاعات والخدمات الاجتماعية عبر تقويضه وتطويقه وتسييجه للمعارك الطبقية بالسقف المطلبي الاقتصاد وي والاجتماعي، يجب بناء تكتيكات وآفاق سياسية لأية معركة طبقية ... ثانيهما هو من برسم الآفاق السياسية والأيديولوجية للصراع الطبقي وبناء التكتيكات داخل الشعب ؟؟ الجواب على هذا السؤال المركزي هو بناء الحزب العمالي، بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتجذره وسط العمال والموظفين والفلاحين والشباب والنساء وفي الأحياء الشعبية. هذا ما يقوم به كل المخلصين للشعب والوطن وغير ذلك سنستمر في حصد الخيبات والفشلات في إنجاز مهام التحرر من التبعية والفساد والاستبداد....

انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة رغم أن الشرارة الأولى كانت رفضا واحتجاجا على مطلب اجتماعي وهو مواجهة مذكرة يوسف بالعباس المشؤومة التي تحرم ابناء وبنات الشعب فوق 15 سنة من متابعة دراستهم في الثانوي، إلا أن الانتفاضة كان لها أفق سياسي وهو مواجهة سياسة التحالف الطبقي في إقصاء الأجيال من الترقي الطبقي والاجتماعي عبر الحق في التعليم..

الجبهة الشعبية: تصاعد العدوان الصهيوني على سوريا يحمل أهدافًا خطيرة ويجب التكاتف في مواجهته

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، اليوم الأحد، أن العدوان الصهيوني على الأراضي السورية يحمل أبعادًا خطيرة للغاية تستوجب التكاتف في مواجهتها.

وشددت الجبهة في تصريح صحفي، أن غارات العدو الصهيوني على سوريا وتوغله في الأرض السورية يُعدّ تصعيدًا خطيرًا لمستوى العدوان على شعوب ودول المنطقة، حيث يحاول العدو استغلال مرحلة ترتيبات الوضع الداخلي السوري لتحقيق أهداف عدوانية متجددة ضد سوريا وشعبها.

وأدانت الجبهة الصمت الدولي والعربي على هذا التصعيد العدواني الخطير على سوريا وأرضها وشعبها، داعيةً إلى اتخاذ موقف واضح ورادع ضد هذا العدوان.

وشددت الجبهة على ضرورة الانتباه لخطورة هذا التصعيد العدواني وما يحمله من أهداف، مؤكدةً أهمية التكاتف بين كافة المكونات السورية في وجه العدوان الصهيوني.

كما أكدت الجبهة على موقفها الثابت في مواجهة العدو الصهيوني الذي يشن حربًا شاملة ضد شعوب أمتنا العربية وشعوب المنطقة، داعيةً إلى موقف عربي موحد في مواجهة هذا الكيان المعتدي والمجرم.

عن الهدف الإخبارية - فلسطين المحتلة

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان..
نادي الأسير: أعداد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال تضاعف وسجل أعلى عدد للشهداء الأسرى والمعتقلين منذ عام 1967

قال نادي الأسير الفلسطيني، إن أعداد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين تضاعف منذ بدء حرب الإبادة، ويقدر عددهم اليوم أكثر من عشرة آلاف و300، إضافة إلى المئات من معتقلي غزة الذين يواجهون جريمة (الإخفاء القسري) في معسكرات جيش الاحتلال، وغالبيتهم معتقلون تحت تصنيف ما يسمى بقانون(المقاتلين غير الشرعيين).

وأضاف النادي في بيان صدر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي يمر هذا العام في أكثر الأزمنة دموية بحق شعبنا في ضوء حرب الإبادة المستمرة، أن أعداد الأسرى والمعتقلين الذين استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة بلغ (49) وهم الشهداء الذين تم الكشف عن هوياتهم، من بينهم 30 شهيدا من معتقلي غزة، وهم فقط من تم الإعلان عنهم، فيما يواصل الاحتلال إخفاء هويات العشرات من معتقلي غزة الشهداء، عدا عن المعتقلين الذين تم إعدامهم ميدانيا ولا يوجد مغطى بأعدادهم، ليُشكل هذا العدد بين صفوف الشهداء الأسرى والمعتقلين الأعلى منذ عام 1967، مقارنة مع الفترات التي شهدت فيها فلسطين انتفاضات وهبات شعبية.

ولفت نادي الأسير، إلى أن هذه المعطيات لا تعكس فقط التّصاعد الحاصل في أعداد الأسرى والشهداء منهم، بل تعكس مستوى التّوحش، وتصاعد الجرائم الممنهجة بحقهم والتي أدت إلى إرتقاء العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وارتفاع أعداد المرضى بشكل غير مسبوق.

وأضاف أن أبرز الجرائم التي عكستها هذه المرحلة، جرائم التعذيب حيث حوّل الاحتلال السّجون إلى ساحات تعذيب وتنكيل، هذا إلى جانب جريمة التّجويع التي أدت إلى تراجع الأوضاع الصحيّة للآلاف من الأسرى، ونقصان حاد في أوزان الغالبية العظمى منهم، إضافة إلى الجرائم الطبيّة الممنهجة، وكان أشدها إجراء عمليات بتر أطراف دون تخدير في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال بحق معتقلي غزة، وأهم ساحات التعذيب التي تصدرت المشهد، معسكر (سديه تيمان) الذي شكل العنوان الأبرز لمنظومة التوحش الإسرائيلية.

كما أشار إلى أنه برزت الإعتداءات الجنسية بحق المعتقلين بمستوياتها المختلفة، منها عمليات الاغتصاب التي سجلت بشكل أساس في معسكرات التابعة لجيش الاحتلال، وذلك في محاولة مستمرة لسلب الإنسان الفلسطيني إنسانيته، وتقويض دوره في سبيل تقرير مصيره، وتحقيقٍ حرّيّته، مضيفاً أن منظومة السّجون المتوحشة عملت على سلب الأسرى منجزاتهم كافة التي تتمثل بفرض أدنى مستوى من الحقوق، والتي استطاعوا ترسيخها بالنضال المستمر على مدار عقود من الزمن، وارتقى في سبيلها العشرات من الأسرى والمعتقلين، ونفذ الأسرى على مدار العقود الماضية أكثر من (26) إضراب عن الطعام في إطار حالة المواجهة مع السّجان.

لفت نادي الأسير، إلى أن هذه المعطيات لا تعكس فقط التّصاعد الحاصل في أعداد الأسرى والشهداء منهم، بل تعكس مستوى التّوحش، وتصاعد الجرائم الممنهجة بحقّهم والتي أدت إلى إرتقاء العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وارتفاع أعداد المرضى بشكل غير مسبوق.

وتابع: «على صعيد حملات الاعتقال في الضفة منذ بدء حرب الإبادة، فقد سجل ما لا يقل عن 12 ألف حالة اعتقال في الضّفة، وهي تشمل من أعتقل وأبقى الاحتلال على اعتقاله ومن أفرج عنه لاحقا، وشملت فئات المجتمع كافة، ورافقها كذلك جرائم وانتهاكات جسيمة غير مسبوقة بمستواها، منها عمليات الإعدام الميداني، واستخدام المواطنين رهائناً، ودروعاً بشرية، إضافة إلى عمليات الضرّب المبرّح، والسرقات من المنازل، وعمليات التهديد والترهيب والتخريب للمنازل، واستخدام الكلاب البوليسية، فيما لم لا يوجد معطى لحالات الاعتقال من غزة والذين يقدر أعدادهم بالآلاف».

وأكد نادي الأسير أن كافة الجرائم والسّياسات التي وثقت عبر شهادات وإفادات الأسرى، طالَت كافة الفئات من الأسرى ومن بينهم النّساء والأطفال، وكبار السّن والمرضى.

كما أشار النادي إلى أنّ الاحتلال نفّذ كافة أشكال الجرائم في ضوء استمرار حرب الإبادة، حيث شكّلت هذه المرحلة، المرحلة الأكثر دموية في تاريخ شعبنا، وامتدت أهداف الإبادة من عمليات محو إلى السجون، وشكّلت هذه الجرائم وجها آخر من أوجه الإبادة.

وأكد النادي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أنّ منظومة حقوق الإنسان تحوّلت إلى منظومة عجز يحاصرها الكثير من التساؤلات عن دورها، أمام الجرائم المهولة التي يمارسها الاحتلال على مرأى من العالم وبدعم من قور دولية، ورغم بعض الخطوات التي اتخذتها المنظومة القانونية مؤخرا، إلا أنها لا تكفي أمام هذه المرحلة الدموية التي مسّت بالبشرية جمعاء، من خلال مأسسة الاحتلال مستوى جديد من الجرائم الممنهجة، وإبقاء منظومة الاحتلال في حالة استثناء من العقاب.

الثلاثاء 10 ديسمبر 2024

عاملات وعمال اشتوكة ايت باها يواجهون الاستغلال والحكرة

حياة بعنو

شهد الأسبوع الأخير من نونبر 2024 حراكا عماليا بإقليم اشتوكة أيت باها للتنديد بسياسة التهميش والإقصاء المخزني عبر فيه العمال والعاملات عن مطالبهم/ن المتمثلة بالأساس في الزيادة في الأجور وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحق في العيش بكرامة وبإنسانية.

كانت صرخة من المغرب المنسي للتنديد بسياسة التهميش والإقصاء والاستغلال والاضطهاد وفضح المخططات المخزنية في القطاع الفلاحي المعادية لمصالح الجماهير العمالية ومنها النساء من فلاحات وعاملات زراعيات.

وكان «الموقف» هو الملتقى الذي بدأت فيه شرارة الاحتجاجات السلمية التي اندلعت صبيحة يوم الاثنين 25 نونبر 2024 وامتدت لمدة ثلاثة أيام (25/26/27 نونبر2024) لجأت فيها الدولة كعادتها إلى المقاربة الأمنية، فواجهت الاحتجاجات بأنواع مختلفة من التعنيف والتخويف والترهيب والتضييق، ومضايقة العاملات في أماكن سكنهن؛ الأمر الذي زاد من إصرار العاملات والعمال على مطالبهم ودعوا إلى إضراب لمدة ثلاثة أيام: 9/10/11 دجنبر.

الموقف ...حكاية مكان:

الموقف هو مجمع / مكان يقف فيه العمال والعاملات منذ الساعات الأولى من الفجر، ويقع غالبًا على أطراف المراكز القروية الصغيرة.

وهو أيضا ملجأ لطرفي الشغل، فكما يقصده غالبا كل من يبحث عن عمل من العمال والعاملات، أو كل من فقد عمله، أو كان حديث عهد بالالتحاق بالمنطقة، لا فرق من حيث السن بين الذكور والاناث: فهناك من لم يتجاوز سن المراهقة كما هناك من في سن الشباب أو الكهولة، تلجأ إليه أيضا أغلبية الشركات التي تستغل العمال والعاملات ك«وسيط « لا يخضع لأي مراقبة: ساعات عمل طويلة، أجور هزيلة، ووسائل نقل مهترئة، تحرش جنسي بالعاملات...

المشترك بين الوافدات على الموقف من النساء كثير: فأغلبيتهن معيلات لأسرهن، وأغلبهن تنحدر من عائلات فقيرة، غير متعلمات أو مستوى تعليمهن متدني. وبالنسبة للنساء الكبيرات في السن فالموقف يمكن اعتباره لعنة، لأن حظوظهن في الحصول على عمل قليلة بالمقارنة مع غيرهن من النساء في مقتبل العمر.

في الموقف أيضا يتفاوض الطرفان (رب العمل أو من ينوب عنه والعامل/ة) حول الأجر ونوع العمل ومكان العمل ووسيلة النقل...

العاملات الزراعيات ...حياة قهر:

تمثل الزراعة موردا ماليا ل13 مليون فردا في البلاد، وهي مكون أساسي من مكونات الاقتصاد لارتباط العديد من القطاعات بها، وتشكل العمالة الزراعية 40 في المائة من اليد العاملة المغربية. وتصل نسبة العاملات الزراعيات في المجال الفلاحي إلى 80٪مقابل 20٪ من العمال. حيث يستغل أرباب العمل أحوال الفقر والعوز لدى النساء وتخوفهن من الانضمام إلى العمل النقابي وكذا الخوف من المسؤولين وعدم القدرة على مواجهتهم... فيقبلون على تشغيل هذه النسبة الهائلة من النساء بدون عقود عمل وبدون ضمان اجتماعي. لا يهم نوع العمل الذي تقمن به؛ لأن الهاجس الذي يحكم العاملة هو ضمان القوت اليومي لها ولعائلتها وتأمين حاجياتها الأساسية من كراء وتغذية ولباس وتعليم وصحة...

تقضي العاملات ساعات طويلة داخل محطات التلفيف أو داخل الضيعات الفلاحية في ظروف عمل متردية وهناك تتعرضن لأبشع مظاهر الاستغلال والتحرش والقهر والتمييز في الشغل وفي الأجر إسوة برفاقهن العمال. منهن من تشتغل بالقطعة/العطش (تتفق على ملء عدد معين من الصناديق أقصاها 20يوميا بثمن بخس) ومنهن من تشتغل باليوم والذي لا يتجاوز 80درهما كما صرحت بذلك إحدى العاملات المشاركات في الحراك على وسائل التواصل الاجتماعي.

تحرش جنسي في الموقف وفي الطريق وفي أماكن العمل:

ترتفع أصوات العاملات وأصوات جمعيات المجتمع المدني والنقابات منددة بالتحرش الجنسي الذي تعاني منه العاملات. سواء في الموقف أو في الطريق إلى العمل أو في العمل نفسه. فحيثما اتجهت العاملات تجدن أنفسهن محاصرات بالوحوش الآدمية التي تسعى إلى استغلالهن. وهو الأمر الذي يدفع بهن إلى التواجد على شكل جماعات. فنادرا ما ترى عاملة تمشي وحيدة وفي هذه الحالة تكون هناك احتمالات كثيرة أن تقع ضحية للعنف اللفظي أو الجنسي أو للسرقة.

ظروف تنقل لاإنسانية:

يعتبر التنقل من وإلى الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف من النقط السوداء في حياة العمال والعاملات، حيث تتم العملية في ظروف كارثية ومأساوية لا يمكن تخيلها إلا من طرف اللواتي والذين يعايشونها يوميا. فمنذ الساعات الأخيرة من الليل يتوافد العاملات والعمال على الموقف حيث تنتظرهم/ن وسائل نقل بالية ومهترئة تنعدم فيها آليات الحماية والوقاية والسلامة المهنية ويحشرون كالقطعان بطريقة لإنسانية لا اعتبار فيها للكرامة ولا لآدمية الراكبات والراكبين. يحضر فيها جشع الرأسماليين الذين يفضلون الأرباح على الأرواح، ويفرضون العمل إلى وقت متأخر من الليل و هذا تعكسه الأرقام المسجلة لحوادث الشغل والتي كان آخرها في الأسبوع الماضي عقب إعلان العمال والعاملات عن استعدادهم/ن الدخول في إضراب لمدة ثلاثة أيام (من الاثنين 9/10/11 دجنبر 2024) (حوالي الساعة الثامنة ليلا من يوم الأحد 8 دجنبر 2024 وقوع حادثة سير لنقل العمال والعاملات بطريق السبت ببيوكرى اشتوكة أيت باها).

أوضاع متردية مكرسة للهشاشة:

أمام الأوضاع المتردية للعاملات والعمال والمتمثلة في: هزالة الأجور مقابل الزيادة الصاروخية في الأسعار/ التمييز في الأجور ضد العاملات /عدم احترام قانون الشغل وقانون الضمان الاجتماعي /التملص من تصريح العاملات والعمال بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي /تردي ظروف العمل والنقل والسكن/. غياب التأمين على حوادث الشغل وضمان التقاعد /الاشتغال بدون عقود عمل وبدون وثائق تثبت الصلة بملاك الضيعات أو أرباب العمل /عدم احترام شروط الصحة والسلامة /ضرب الحريات النقابية.../ غياب مساءلة أرباب الضيعات الذين ينتهكون حقوق العاملات... عبر المئات من العاملات والعمال عن احتجاجهم/هن ضد هذه الأوضاع المكرسة للهشاشة وتوقفوا عن العمل لمدة ثلاثة أيام(25/26/27 نونبر2024) ورفعوا أصواتهم استنكارا وشجبا وخرجوا في مسيرات قوبلت بتدخل قوات القمع التي لجأت إلى ترهيب العمال والعاملات لثنيهم عن المشاركة في هذا الحراك السلمي.

حضور متميز للنساء في الحراك العمالي بالمنطقة:

أبانت النساء العاملات المشاركات في الحراك السلمي العمالي بمنطقة اشتوكة ايت باها عن قدرة كبيرة في الصمود والتحدي والدفاع عن الحقوق المشروعة من خلال المشاركة في المسيرات والدفاع عن مطالب العمال والعاملات. ومواجهة آلة القمع التي تحركت لثني المحتجين/ات عن مطالبهم/هن. فضحت المظاهرات وتصريحات العاملات المسكوت عنه.

فبقدر ما كشفت الواقع المزري ودرجة الفقر والعوز والهشاشة لدى هؤلاء العاملات، كشفت أيضا إصرارهن على العيش بكرامة ومطالبتهن برفع الاجور رفضا لسياسات التهميش والاقصاء الاجتماعي والتشغيل الهش.

لجنة دعم الحراك نقطة ضوء لإسناد العاملات والعمال:

على إثر هذا الهجوم المخزني على العمال والعاملات أعلنت لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة ايت باها المتكونة من ثلاثة عشر إطارا سياسيا ونقابيا وجمعويا في بلاغ تأسيسي لها يوم 1 دجنبر2024 عن «مساندتها للحراك وتقديم كل سبل الدعم والمساندة للنضالات المشروعة السلمية للعمال والعاملات بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق مطالبهم/ن المشروعة بشتى وسائل الترافع والاحتجاج «وأيضا «تحميل مسؤولية الاحتقان الاجتماعي

بالإقليم إلى السلطات المحلية والمركزية و للباطرونا الاستغلالية في تماطلها وسلبيتها في التعاطي مع المطالب المرفوعة».

الحراك العمالي باشتوكة ايت باها لازال مستمرا:

لم ينجح القمع الشرس والاعتقالات في كسر عزيمة العاملات والعمال وإصرارهم/هن على المضي في النضال دفاعا عن كرامتهم/هن وعن مطالبهم/هن المشروعة. فلا زال برنامجهم/هن النضالي مستمرا ومفتوحا على كل الاحتمالات في المستقبل حيث تقرر تنفيذ إضراب في المنطقة من الاثنين 9/10/11 دجنبر 2024.

إن تجربة الحراك العمالي باشتوكة أيت باها اليوم تؤكد قوة الطبقة العاملة وقدرتها على خوض النضال من أجل الدفاع عن مطالبها وتؤكد الدور الأساسي الذي تلعبه العاملات في أي حراك.

اشتوكة أيت باها:

المخزن بكل ترسانته القمعية يضغط من أجل منع احتجاجات العمال الزراعيين

حاول المخزن بكل اجهزته وآلياته القمعية بإقليم اشتوكة أيت باها، يوم الإثنين 09 دجنبر 2024 ، منع احتجاجات دعا لها عاملات وعمال زراعيين، والتي ستمتد لثلاثة أيام، من الإثنين 9 إلى الأربعاء 11 دجنبر، حيث ستتضمن إضرابا عن العمل في الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف، إلى جانب مسيرات احتجاجية.

وقد هدد المخزن المحتجين وذلك عبر التواصل الشفوي المباشر معهم العديد منهم محاولا منعهم بحجة "عدم الحصول على ترخيص"، مشددا على أن "أي مخالفة لهذا القرار ستواجه بالتطبيق الصارم للقانون واستعمال القوة"، كما يؤكد العمال والعاملات المحتجين. ورغم ذلك نظم العمال والعاملات بالقطاع الزراعي وقفاتهم بعد منعهم من المسيرات في كل من اخميس ايت اعميرة وبيوكرى

وقد نظم العاملون في القطاع الزراعي بالإقليم، في وقت سابق، وقفات ومسيرات احتجاجية ببيوكرى وأيت اعميرة، ومناطق

اخرى متفرقة ، مطالبين بتحسين. أوضاعهم المادية والاجتماعية وظروف العمل، ليقرروا العودة للاحتجاج بعد أن رفض المسؤولون والباطرونا الاستجابة لمطالبهم المشروعة

وأعربت لجنة دعم حراك العاملات والعمال الزراعيين في اشتوكة أيت باها، (والمكونة من ثلاث عشر إطارا سياسيا ونقابيا وجمعويا) في بيان لها، عن مساندتها لاحتجاجات العمال الزراعيين، معتبرة إياها "مشروعة"، محملة المسؤولية كاملة للحكومة و"الباطرونا"، عن الاحتقان معبرة عن استنكارها اللجوء للقمع والتضييق والهجوم الغير المبرر للمخزن على المحتجين بالموقف" نتيجة تحركاتهم الاحتجاجية الأخيرة، مطالبة السلطات بتحمل مسؤوليتها في حماية العمال والعاملات مما يتعرضون له أساليب العبودية والمس بكرامتهم سواء داخل اماكن العمل او في تنقلهم للعمل والعمل على تنظيم الموقف عوض تركهم في ايدي السماسرة المنتشرين في أماكن تجمع العمال المعروف بـ"الموقف"، داعين إلى فتح حوار جاد ومسؤول يشارك فيه جميع المعنيين، لإيجاد حلول ملموسة للمشاكل التي تتخبط فيها الطبقة العاملة بالمنطقة وبباقي ربوع الوطن، وتحسين ظروف التشغيل المزرية الحاطة من كرامة الإنسان.

عبد الله السامي

المؤامرات تتواصل ضد الشام من طرف الإمبريالية والصهيونية بأدوات التخلف والإرهاب

عبد الواحد ناجم

المؤامرة على أرض الحضارات تعرف دروتها منذ اتفاقية سايكس بيكو مرورا بزرع السرطان الصهيوني والحروب العدوانية المتوالية والتقسيم والتجزئة وتأجيج النعرات الطائفية ومحارب الأنظمة والمنظمات «الوطنية» ودعم الرجعيات والمتخلفة والحركات الوهابية والداعشية و... إلى رعاية المرتزقة والميلشيات الارهابية الموغلة في التطرف والجهل... وسوريا تواجه المؤامرة الأخيرة منذ 2011 وما سمي بمؤتمر أصدقاء سوريا وفتاوى الدجل، والحصار الأمريكي والغربي والعربي... والقرار 2254 لمجلس الأمن الدولي... إلى إسقاط بشار الأسد، ويبدو أن المخططات الصهيونية والأمريكية لازالت في بداياتها، والقادم أبشع وأفظع...

حيث يستمر الكيان والأمريكان في تنفيذ مخططهم بسرعة قياسية لتغيير وجه المنطقة لتبقى يد الكيان الصهيوني هي العليا كأداة دمار لكل شعوب المنطقة، في سبيل استعبادها والسيطرة على مقدراتها.

ففي الوقت الذي كان فيه الجولاني ك«قائد» للمرحلة الانتقالية بالأمر الواقع يجتمع مع محمد البشير (المكلف بتشكيل الحكومة) ورئيس الوزراء الحالي محمد الجلالي، صبيحة الثلاثاء 10 دجنبر، أعلنت وكالة الأنباء الروسية سبوتنيك عن إنزال عسكري مشترك بالمروحيات الأمريكية والصهيونية بجبال القلمون بريف دمشق يستهدف مراكز حساسة من أجل تخريب معدات والاستحواذ على وثائق سرية.

كما أعلن إعلام العدو عن استهداف بحريته للسفن الحربية السورية وتدميرها بشكل كلي على غرار المرافئ التي مرها الطيران. تتويج ل 48 ساعة من الغارات الصهيونية (أكثر من 500 غارة صهيونية وأمريكية) على مواقع استراتيجية ومخازن الذخائر والأسلحة والمراكز العلمية والمعاهد الدراسية... وكل مقومات العلم والمعرفة والتصنيع العسكري والتكنولوجي، الذي راكمه الشعب السوري عبر أجيال... ناهيك عن المطارات المدنية والعسكرية والمرافئ والطائرات والمروحيات ... في تكرار للسناريو العراقي بين 1991 و2003، في التدمير والتهجير والتقسيم، وبسرعة أكبر هذه المرة.

الاجتياح والتوغل البري لجنوب سوريا وصولا إلى مدينة قطنة بريف دمشق (على بعد 20 كيلومتر من العاصمة دمشق) احتلال مدينة البعث بالقنيطرة ومساحة واسعة بالحدود مع لبنان المطلة على البقاع... والمجرم نتانياهو يعلن السيطرة على تلك المناطق إلى الأبد..

الجيش الإسرائيلي يتقدم في ريف دمشق الجنوبي...

قصف الكيان الصهيوني للمعابر الحدودية والعمق السوري، وليس صدفة أن يتزامن مع دخول الميليشيات الإرهابية إلى مدينة حلب كأدوات في المخطط التقسيمي لسوريا.

احتلال المنطقة العازلة مع الجولان المحتل وجبل الشيخ والسيطرة على القاعدة العسكرية به... وكلمة المجرم نتانياهو من الجولان السوري المحتل يعلن من خلالها عزمه استباحة سوريا وقت شاء...

يوميات سقوط دمشق

27 نونبر 2024 إثر دخول وقف إطلاق النار في الجبهة اللبنانية حيز التنفيذ وجه نتانياهو تهديدا مباشرا لبشار الأسد متوعدا اياه بمصير

ساعات بعد ذلك انطلق الهجوم اتجاه حلب من طرف المجموعات الارهابية المسلحة والمرتزقة الأجانب بقيادة أبو مجمد الجولاني على رأس «هيئة تحرير الشام» (جبهة النضرة/ القاعدة سابقا) انطلاق أوركسترا الإعلام (الغربي والعربي) نفس المصطلحات والتحاليل بثرة موحدة الحديث عن الثورة والمعارضة المسلحة....

في بداية العمليات الجيش السوري تصدى لهجمات الجماعات المسلحة في ريف حماة وإدلب وحلب، حيث نفذ سلاح الجو السوري الروسي المشترك ضربات مركزة استهدفت مواقع الإرهابيين ومحاور تحركاتهم في ريفي إدلب وحماة الشمالي... تم بدأ التراجع.

فتمت السيطرة على حلب خلال أيام معدودة، (يوم الأربعاء 4 دجنبر) ورفع العلم التركي في حلب وتم التفاخر بالغزو من قبل الكتائب المؤيدين لحزب العدالة والتنمية التركي...

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في نفس اليوم الأربعاء تقول: إن المسلحين الذين هاجموا حلب في سوريا «لم يكونوا ليقرروا ذلك لولا تحريض قوى خارجية».

وأشارت إلى أن هناك العديد من المقاتلين الأجانب في صفوف المسلحين، فضلاً عن الأثر الأوكراني.

الجمعة 6 دجنبر في مقابلة حصرية مع قناة CNN أبو محمد الجولاني الموضوع على لائحة الإرهاب الأمريكية والأوربية؟؟ «يكشف جوانب مما يطمح إليه وهدف تحركات الفصائل في سوريا» حسب القناة الأمريكية...

بعدها قام المسلحون بالتوجه إلى مدينة حماه ودخولها دون اشتباك... والسيطرة على العديد من الأرياف والقرى المحيطة بحمص...

عقد الاجتماع الثلاثي بالدوحة لدول «أستانا»، صباح السبت 7 دجنبر الجاري، بينما الفصائل المسلحة كانت تواصل تقدمها في الأراضي السورية، للسيطرة على مدينة حمص الاستراتيجية... وفي نهاية الاجتماع أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الدول الراعية لمسار «أستانا» (تركيا وروسيا وإيران) اتفقت على «سيادة سوريا ووحدة أراضيها»، وحثت على «حوار» بين الحكومة السورية وما وصفها بـ«المعارضة الشرعية». وهو ما لم يلتزم به أردوغان، وأصبح يتصرف كممثل لسلطة الوصاية على سوريا، ليكرس أوهامه في استعادة الأمجاد العثمانية...

مساء نفس اليوم تم انضمام كل من السعودية والعراق والأردن ومصر وقطر لاجتماع الدوحة. وصدر البيان الختامي الذي يقر ضمنيا بتغيير النظام ويدعو للحفاظ على وحدة الأراضي السورية..

الأمر الدي أكدته تصريحات صحفية للمشاركين حيث تحولت الدوحة إلى غرفة عمليات لتدبير الأوضاع في سوريا...

وتم دخول مدينة حمص دون مواجهة وقد صرح بعض الجنود بأنهم تلقوا التعليمات من القيادة العليا بخلع الزي العسكري والعودة إلى منازلهم بالزي المدني!!؟؟

فجر 08 أكتوبر انتشر خبر مغادرة بشار الأسد البلاد عبر مطار دمشق الدولي إلى وجهة غير معلومة (تبين من بعد بأنه التحق بأسرته التي كانت قد استقرت بموسكو عدة أيام قبله حيث حصلوا جميعا على اللجوء السياسي). ثم دخول دمشق والسيطرة على المواقع الحساسة بينها مبنى التلفزيون السوري...

وزير الخارجية التركي في ندوة صحفية من الدوحة يعلن «احترام بالنظام الجديد بسوريا لكافة جيرانه»...

تغريدات ترامب كانت تواكب التطورات وتعبر عن موقف الادارة القادمة، منها...

كلمة بايدن مساء الإثنين 9 دجنبر الجاري أعلن من خلالها عن خارطة الطريق التي يحضرها لمستقبل سوريا وشعبها والمنطقة تحت إشرافهم وفي إطار الهيمنة الصهيونية...

أما خطاب أردوغان بنفس اليوم فكان بمثابة من يشرف عن الوضع الانتقالي ويقرر مصير الشعب السوري....

انهيار سوريا وآثاره على المنطقة والعالم

بدون شك فإن انهيار سوريا سوف تكون له آثاره على المنطقة والعالم، فتسارع الدراماتيكي للتطورات في الوضع السوري سوف تلقي بظلالها على مجمل الأوضاع بالمنطقة، خاصة مع العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني، بغزة والضفة. واستمرار الاعتداءات على الجنوب اللبناني رغم وقف إطلاق النار. ومصير اللاجئين الفلسطينيين والمنظمات التي تحتضنها، أصبح محاطا بالخطر... فمعركة الطوفان التي كانت بمثابة الحرب الكاشفة، تبقي نبراسا يحاولون إخماد جدوتها وطمس مفعولها... بعد أن عرت دور النظام الرسمي العربي الرجعي ... كما كشفت وعرت الدور القذر لبعض الحركات المتسترة بالدين، ودور شيوخ الدجل... اما الهجمة على سوريا فأكدت ارتباط هذه الحركات بالإمبريالية الامريكية والحركة الصهيونية.

فتحويل سوريا من محور المقاومة إلى خندق التطبيع والعمالة أصبح أمرا واقعا ونتيجة طبيعية مع الأسف.

أعلن إعلام العدو عن استهداف بحريته للسفن الحربية السورية وتدميرها بشكل كلي على غرار المرافئ التي مرها الطيران. تتويج ل 48 ساعة من الغارات الصهيونية (أكتر من 500 غارة صهيونية وأمريكية) على مواقع استراتيجية ومخازن الذخائر والأسلحة والمراكز العلمية والمعاهد الدراسية... وكل مقومات العلم والمعرفة والتصنيع العسكري والتكنولوجي، الذي راكمه الشعب السوري عبر أجيال...

المقاومة الفلسطينية في "جذر شجرة الزيتون"

باسل سالم

«لقد اغتصبوا أرضي، لقد حرموني من حقوقي، هل سأبقى هنا مقيداً في المنفى، ذليلاً وعريانا؟ هل سأبقى هنا لأموت غريباً في أرض غريبة؟ هل سأبقى؟ ومن قال ذلك؟ سأعود إلى الأرض الحبيبة، بالطبع سأعود! وهناك سيُغلق كتاب حياتي. سأعود، يجب أن أعود، يجب أن أعود، سأعود مهما كانت مصائبي». فدوى طوقان

كلمات الشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان هذه كانت جزء من الفيلم الوثائقي "جذور شجرة الزيتون" الذي تم إفتتاح عرض ما قبل الاول الغير رسمي في مركز فيدل كاسترو وهو أحدث إنتاجات "لا تشاسكي" و"ريسومين لاتينا ميريكانو" وبالتعاون القيّم المتميزمع شبكة الميادين العربية.

وطن وأميمة ومريد وبابلاسان وباسل هم شهادات هذا الفيلم الوثائقي الرائع للمخرج الكوبي البوليفي الشاب سيرجيو إيجينو فيبرا الذي يصوِر مقاومة الشعب الفلسطيني بعيداً عن وطنه.

جذر شجرة الزيتون عمل فني مشبع بآلام الشعب الفلسطيني ومعاناته، وهو إنتاج صعب بسبب الحساسية العالية الناجمة عن أقسى إبادة جماعية شهدتها البشرية على الإطلاق، إنه نتاج مساهمة كل عضو من أعضاء فريق هذه الشهادة المصورة رائعة إنهم:

كارولينا غونزاليز لوبيز كمساعدة مخرج، وأنالي رويدا كارديرو كجزء من فريق البحث، وفابيانا منصور كدعم فني، وإرنستو إيغينو فيبرا في التأليف الموسيقي، ومساهمة الفنان التشكيلي البوليفي مانويل موراليس سينتيلاس بالملصق الخاص للوثائقي.

بدوره أكد رينيه غونزاليس باريوس، مدير مركز فيدل كاسترو في ترحيبه بالجمهور، على أهمية الدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال الأفلام، وذكر في كلماته بما قاله فيدل كاسترو عندما قال إنه لم يرتكب في هذا القرن سلب وحشي لحق شعب في السلام والوجود أكثر من ذلك الذي ارتكب بحق الشعب الفلسطيني، وركز على تعزيز أواصر ألاخوة والتضامن بين كوبا وفلسطين.

سلطت غراسييلا راميريز مديرة مكتب ريسومين في كوبا ومنتجة الفيلم الوثائقي الضوء على حضور وفيقة إبراهيم مسؤولة قسم تحرير شؤون امريكا اللاتينية في شبكة الميادين ومسؤولة القسم الاسباني ومراسلي وكالة "برنسا لاتينا"، معتبرةً ذلك "انتصاراً للمقاومة، انتصاراً للحياة، لأنهم أحياء، إنهم يقاتلون وخرجوا من هناك ليواصلوا القتال في أصعب اللحظات"، ولم يتوقفوا عن بث جرائم دولة "إسرائيل" الصهيونية ليوم واحد.

كما شكرت مركز "فيدل" على استقبال هذا الفيلم الوثائقي لما يعنيه لكل الثوار، وجود سفارات الدول التي تقاوم الهجمة الصهيونية والإمبريالية وتعبر بهذه الشجاعة والكرامة عن دعمها للقضية الفلسطينية واللبنانية، شكرت أيضا العديد من الأصدقاء المتضامنين مع كوبا وأهمية تقديمه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول بحضور الرفيقة وفيقة إبراهيم،

وأوضحت أن المخرج موجود في بوليفيا لأسباب تتعلق بالعمل والذي أرسل رسالته المصورة وتم عرضها في القاعة.

من أبرز الحضور المشارك كان القائم بأعمال سفارة فلسطين، وسفراء سوريا و اليمن وبوليفيا ونيكاراغوا وفنزويلا والسكرتير الأول للسفارة الروسية في كوبا.

كما حضر الحفل رؤساء اتحاد الصحفيين الكوبيين، والمعهد الكوبي للصداقة مع الشعوب، والاتحاد العربي في كوبا وبيت الامركيتين، وبرينسا لاتينا ومركز مارتن لوثر كينغ الديني والفرع الكوبي لشبكة الدفاع عن الإنسانية، وتيمي مارتينيز مدير مستشفى فاوستينو بيريز في ماتانزاس، وليس كويستا مديرة الفعاليات في وزارة الثقافة وزوجة رئيس كوبا ميغيل دياز كانيل.

كذلك صحفيون وكتاب وشعراء ومصورون ومخرجون ورسامو كاريكاتير ومربون في الاحياء الشعبية وحركة نساء متضامنات (حلقن شعرهن) من أجل فلسطين وأعضاء اللجنة الدولية للسلام والعدالة وكرامة الشعوب ومتضامنون من شيلي وأوروغواي وغاليسيا مع كوبا وفلسطين.

ريكاردو رونكييو، أوسمايدا هيرنانديز بيلينيو، راندي ألونسو، كاتيوسكا بلانكو، ليليان ألفاريز، أريانا لوبيز، روبرتو تشيلي، أدان إغليسياس، أوسماني بياتو، هيدلبيرتو لوبيز بلانش، ميشيل توريس، ماريسول راميريز، جويل سواريز، راندي بيردومو، ديفورا روخاس، أنيت فينيريو الذين عملوا مع أماليا في جامعة هافانا بلا كلل في تعبئة ما يقرب من ألفي مراهق شكلوا علم فلسطين البشري في مسيرة 14 أكتوبر الماضي الكبيرة، التي تمت في شارع كورنيش هافانا وتمركزت في تجمع كبير امام السفارة الامريكية في ذكرى عام على الإبادة الجماعية الإسرائيلية للتنديد وللتضامن مع فلسطين ولبنان.

عبرت الاعلامية اللبنانية في شبكة الميادية وفيقة إبراهيم عن شكرها وتقديرها:

"أريد أولاً وقبل كل شيء أن أشكر كوبا على دعمها وغطائها وعلى العباءة التي تلقيها علينا أينما كنا". وأضافت «لقد جئت من حرب لا يتم فيها تحديد مصير أمة فحسب، بل مصير العالم، مصير البشرية يتم تحديده وقد أوكلت إلينا المهمة الأصعب، نحن في الصف الأمامي الاعلامي، الصف الأمامي للحق".

وأكدت على أن: "هناك قول مأثور في اللغة العربية يقول 'النصر مع صبر ساعة'، يعني كلما نفد صبركم قل إن النصر في ساعة، وهذه الساعة تساعدكم على قضاء ساعة أخرى وبالتالي مواصلة المقاومة وهزيمة عدوكم لأن من يقاوم ينتصر بالمقاومة وحتى قبل تحقيق النصر النهائي". وشددت على أن الثورة الكوبية بالتحديد هي مدرسة الصبر الضروري للنصر."

اكتظت القاعة المتعددة الأغراض "لا بلاتا" في مركز فيدل بالجمهور، الكثير منهم واقفون، وآخرون جلسوا على الأرض، واستقبلوا الفيلم الوثائقي بتأثر كبير. وقد صفق الحاضرون بحفاوة بالغة لمقاومة الشعب الفلسطين.

نبذة عن الفيلم الوثائقي «جذر شجرة الزيتون»

يكشف الفيلم الوثائقي من خلال الشهادات والنصوص والصور عن روح وذاكرة وثقافة الشعب الفلسطيني الذي جرد الاحتلال الإسرائيلي أجياله من كل حقوقهم.

إنه أغنية حميمة تمثل شعباً بأكمله وتكرم آلاف الشهداء وتسلط الضوء على جذور مقاومته البطولية للإبادة الجماعية التي تسعى إلى محو وجوده.

«جذر شجرة الزيتون» هي الأرض الفلسطينية التي ستتحرر يومًا ما من النهر إلى البحر ولن يستطيعوا أبدًا هزيمتها

عن الهدف الإخبارية

الميكرو عقل

نورالدين موعابيد

لعلنا نعيش أرذل العمر بعدما بات العقل موغلا في الضحالة.. ومن المؤشرات الدالة، دلالة صارخة، على التفاهة، وضمور النباهة أن من أولئك المتحذلقين، دعاة «الدراية» الدينية، نَفر حرض ضد «الصلاة»على حسن نصر الله، بذريعة أنه شيعيّ المذهب، ولم يكفه أن الرجل قدم أعز ما يملك:(حياته)، مضحيًا من أجل قضيته الأمّ. وحتى إن اعتمدنا التصور الدينيّ، نفسه، فإننا نُسائلَ ذلك الكهنوتيّ: منذ متى كفّر الشيعة؟!، وهل الشيعة متجانسون؟! ومن الأمثلة السابقة أن مُعمّما مصريا، متفيقها ناصر الكيان الصهيونيّ ليقطع الطريق على الاشتراكيين و الشيوعيين المصريين.!!!، وأنت، أيها السنيّ، ماذا قدمت من تضحيات، أ تراك اكتفيت ب»أضعف الإيمان» مستأثرا به القتلى السنيين؟؟!!، أم تمني النفس بأن تلتحق ببني صهيون؟؟!!

لذلك أهمس في أذنيك إذا لم يصبهما، بعد، الوقر، إن عليك أن ترتقي، فتفك عقلك المعتقل بدل تلك النقاشات الخرقاء، نظير: حكم خروج الريح أثناء أداء الصلاة، إرضاع الكبير أو ذلك السؤال، الذي ليس سؤالا:((بينما أنا أداعب حلمتي أمّ أطفالي، خرج منهما حليب، فهل أنا أخوها من الرضاعة؟؟!!))، ولتتذكر قاعدة القدامى:»ما ثبت فيه الاستبهام،صحّ عنه الاستفهام.» هكذا يمكنك أن تحيّن قول المعلم الأول (أرسطو): «حسن السؤال نصف العلم savoir questionner c'est savoir à moi-tié». وليت ذلك السنيّ انتبه- ولو مثقال ذرة- إلى الأدبيات التي حددت معايير بناء السؤال و»مواصفاته»، بل إن من السنيين أنفسهم من وضح ذلك، نحو ما فعل ابن الأنباريّ، في مؤلفه: «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة». (دار الفكر. تحقيق سعيد الأفغانيّ. ط:02، السنة:1971.الفصل الأول. ص:36 وما بعدها)، إذ قارب الرباعيّ: السائل، المسؤول به، المسؤول منه، المسؤول عنه. والحقيقة أن أهم الأسئلة سؤالان طرحهما Lénine هما: «من المسؤول، وما العمل؟»، لأنهما لا يمكن أن يتقادما، بما لهما من كفاية منهجية، ومن ثمة فالموضوعية ديدنهما.

أخيرا، أقول إن حرية الاعتقاد مما تضمنه حقوق الإنسان، ولذلك فإننا لا يمكن أن نصادر حق هذا الإنسان، أو ذاك، في اختياراته العقدية (بفتح العين والقاف، وكسر الدال)، لكننا لا نستسيغ الانحياز إلى «اللاعقل». ولم يتعسف كارل ياسبرز حين اعتبر أن الأسئلة في الفلسفة أهم من الأجوبة، وعنده أن كل جواب يغدو سؤالا جديدا..

أبو مرة، شقيق حنظلة.
أكتوبر 2024.

كمال السعيدي :

إن غاية القطاع الخاص (في مجال الصحة) هو تحقيق الأرباح ومكافأة استثماراته بطرق جشعة أحيانا

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق كمال السعيدي، عضو المكتب السياسي لفيدرالية اليسار الديمقراطي، وهو عضو سابق بالمجلس الوطني لهيئة أطباء الأسنان بالمغرب، عضو جمعية أكمي المغرب (تعنى بمناهضة الخوصصة في قطاع الماء) وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان . نحاور حول واقع الوضع الصحي بالمغرب ...

■ يعرف المغرب توسعا لافتا للقطاع الخاص في مجال الصحة في السنوات الأخيرة ،كيف تفسرون ذلك؟

● بداية أود أن أشكر الرفاق في جريدة النهج الديمقراطي على هذه الاستضافة وأن أهنئهم على حسن إختيارهم لهذا الموضوع المهم وطرحه للنقاش خاصة أن جائحة كورونا قد عرت على هشاشة نظامنا الصحي وبينت حجم الخصاص في هذا القطاع الحيوي بعد عقود من التخلي التدريجي للدولة عنه ..

وبالعودة إلى سؤالكم حول التوسع اللافت للقطاع الخاص في مجال الصحة أود أن أشير أن هذا القطاع كان متواجدا دائما في المغرب ولكنه كان قطاعا مكملا فقط إلى جانب القطاع التعاضدي وكانت الصحة العمومية وعمادها المستشفى العمومي هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المنظومة الصحية .. قبل أن يعرف القطاع الخاص بتشجيع من الدولة صعوده الملحوظ والذي تؤكده الإحصائيات بحيث أصبح اليوم يمثل ما بين 30 الى 40 في المائة من البنيات والخدمات ويستقطب نسبة كبيرة من الموارد البشرية ..

ويمكن ربط هذا المنحى التوسعي بأسباب عديدة سأذكر منها ما يلي:

– السبب الأول : يتعلق بتطور طبيعي في ظل تزايد الطلب على الصحة والعلاج بسبب التحولات الديمغرافية وارتفاع مستوى الوعي الصحي وتصاعد الأمراض المزمنة وأمراض الشيخوخة مقابل عجز القطاع العام عن مسايرة هذا التطور في الطلب بسبب ضعف الميزانيات المرصودة للصحة وما نتج عنه من نقص كبير في الموارد البشرية وفي التجهيزات واهتراء للبنيات التحتية، مما دفع بشريحة كبيرة من المواطنين من الطبقات المتوسطة خصوصا إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص رغم أنها تستنزفها ماديا مقابل لجوء الفئات الأكثر فقرا إلى المستشفيات العمومية في الظروف والشروط المعروفة ..

– السبب الثاني : يعود إلى إطار قانوني يتعلق بمزاولة مهنة الطب والذي سمح لأول مرة بفتح رأسمال المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها عبر الترخيص للشركات التجارية بإحداث هذه المصحات والمؤسسات أو المساهمة فيها..

للتذكير فإن هذا القانون المعروف اختصارا ب13ـــ 131 تم إقراره سنة 2015 عندما كان الحسين الوردي وزيرا للصحة في حكومة عبد الإله بنكيران ..

في السابق كما هو معلوم كانت المصحة الخاصة مملوكة لطبيب أو لمجموعة أطباء ولكن القانون الجديد فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال لتملك وخلق ليس فقط مصحة واحدة ولكن حتى شبكة مصحات وهكذا انتقل عدد المصحات الخاصة من حوالي مائة وحدة سنة 1990 إلى أكثر من أربع مائة مصحة حاليا ..

– السبب الثالث :

هو تعميم التغطية الصحية ورغبة هذا القطاع في الإستفادة من الموارد المالية التي تتيحها .. خاصة بعد دخول صناديق إستثمار أجنبية معروفة تبحث عن هوامش ربحية كبيرة وحصة من السوق في قطاع الصحة والذي تشير بعض المصادر إلى أن الإنفاق الكلي فيه أصبح يناهز 60 مليار درهم سنويا ..

وبهذا الصدد كذلك تشير الإحصائيات إلى أن ما بين 80 إلى 90 بالمائة من التعويضات المتعلقة بالتأمين عن المرض تذهب إلى القطاع الخاص وليس إلى المستشفيات العمومية مع ما يطرحه ذلك من مشاكل تتعلق عادة بالتوازن بين القطاعين العام والخاص داخل أي منظومة صحية مختلطة ..

■ يعاني المغاربة من ضعف الخدمات الصحية العمومية وعدم كفايتها للاضطرار للجوء إلى القطاع الخاص ،كيف تقيمون الخدمة الصحية للقطاع الخاص ؟

● إن معاناة المغاربة مع تدني الخدمات الصحية بالقطاع العام ليست وليدة اليوم وإنما هي نتيجة لمسار تراجعي ابتدأ مع برنامج التقويم الهيكلي وبداية تطبيق السياسات النيوليبرالية التي أصبحت تهدد اليوم بتحويل الصحة إلى سلعة ..

لكن هذه المعاناة لا تعني بالضرورة لجوء كل المغاربة إلى خدمات القطاع الخاص التي تبقى مكلفة وخارج المتناول ماديا ومجاليا بالنسبة لفئات عريضة .. لقد وقع في قطاع الصحة ما يشبه إلى درجة التطابق ربما ما يعرفه قطاع التعليم بشقيه المدرسي والجامعي .. حيث أصبحنا نشاهد في هذين القطاعين نوعا من الفصل (la segregation) الذي يضرب مبادئ العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص ..

صحيح أن القطاع الخاص ساهم في خلق فرص شغل وفي تقديم خدمات جيدة وخفف الضغط عن المستشفى العمومي وساهم في الرفع من عدد ومستوى البنيات الإستشفائية وكان قياسا إلى القطاع العام سباقا في أحايين كثيرة إلى إدخال تجهيزات وتقنيات جديدة ومبتكرة إلى الخدمة ساهمت بدورها في عصرنة القطاع والرفع من جودته، دون أن نغفل الدور الكبير الذي لعبته صناعات الأدوية في تلبية الحاجيات الوطنية والمساهمة في تحقيق قدر من السيادة الدوائية ..

المغرب لن يحقق الإقلاع الاقتصادي لتجاوز وضعية « التخلف» التي يوجد فيها. وبالتالي لا مناص له من ضرورة الأخذ بأفكار نظرية التبعية بفك الارتباط مع الدوائر الرأسمالية والاعتماد على الذات والاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية في التنمية والضامن لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدنا المغرب.

ولكن هذا الجانب الإيجابي لا ينبغي أن يخفي الوجه الآخر للعملة .. فإذا كانت الخدمة العمومية تروم تحقيق المصلحة العامة فإن غاية القطاع الخاص هو تحقيق الأرباح ومكافأة إستثماراته بطرق جشعة أحيانا .. ولهذا السبب نجد أن أغلب هذه الإستثمارات تذهب إلى المدن الكبرى وإلى ما يسمى بالمغرب النافع معمقة بذلك عدم المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية على المستوى المجالي ..

كذلك اليوم هناك تخوف مشروع من أن يصبح هذا القطاع وبشكل خاص المرتبط بالشركات التجارية والمنفتح على الاستثمارات الكبرى الأجنبية في إطار ما يعرف بأمولة الصحة، منفلتا من كل رقابة حقيقية تتعلق بالشفافية وإحترام أخلاقيات الممارسة المهنية مع التركيز أكثر على العلاجات المربحة فضلا عن مخاطر نزع الإستقلالية عن المهنيين وإخضاعهم لتوجيهات المستثمرين الكبار الذين ينظرون غالبا إلى المرضى بمعايير السوق لا بالإعتبارات الإنسانية والحقوقية ..

■ تتبجح الحكومة المخزنية بتوسيع التغطية الصحية،هل يستقيم هذا الخطاب مع أوضاع القطاع الصحي العام من جهة وجشع القطاع الخاص من جهة؟

● هناك أكثر من مجرد التبجح بتوسيع التغطية الصحية حيث أن السيد عزيز أخنوش صرح مؤخرا بأن حكومته قامت بأكبر ثورة إجتماعية في إفريقيا !! وتم رفع شعارات كبيرة من قبيل الدولة الإجتماعية !! ..

لكن بالنظر لطبيعة هذه الحكومة ولإستمرارها في تنفيذ الوصفة النيوليبرالية فإن الإجراءات المتعلقة بالحماية الإجتماعية وتعميم التغطية الصحية تبدو مجرد ضرورة أملتها الحاجة إلى تعويض إنسحاب الدولة والحد من تداعيات تخليها عن القطاعات الإجتماعية الحساسة وذلك من باب تأمين قدر من الإستقرار السياسي والإجتماعي ربما بات مهددا ..

ومع ذلك يبقى تعميم التغطية الصحية مكتسبا مهما رغم النواقص التي تعتري التجربة والتحديات التي قد تواجهها وسيساهم نسبيا في تخفيف الضغط الذي تمارسه النفقات المتعلقة بالصحة على الأسر والتي كانت تجبرها أحيانا إلى إنفاق كل مدخراتها أو بيع ممتلكاتها أو اللجوء إلى الإقتراض إن وجدت إليه سبيلا ..

لكن تعميم التغطية الصحية لن يكون كافيا لضمان الحق والمساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية إذا لم يتم تأهيل القطاع العام للقيام بالدور المركزي (درس كورونا) وإذا لم يتم الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية التي تشكل عائقا أمام هذا الولوج إضافة إلى ضعف التعويضات مقارنة بالنفقات الفعلية.

العلمانية بين امارة المؤمنين، والإسلام السياسي، وفصل الدين عن الدولة

عزيز عقاوي

جدال غريب وعجيب ، ولكن ذو دلالات ، هو ذاك الجدل الذي جمع بين الممثل الرسمي لدين الدولة، السيد وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية، احمد التوفيق، و أحد الوجوه البارزة للإسلام السياسي ، الرسمي كذلك، السيد عبد الالاه بنكيران .

الغريب والعجيب في هذا التراشق السريع، والذى انتهى قبل أن يبدأ، ولم يعمر طويلا على غرار ما حصل بين الغزالي (تهافت الفلاسفة)، وابن رشد (تهافت التهافت)، اعرف ان المقارنة ليست في محلها ، هو ما يلي :

أن السيد وزير الأوقاف « ممثل أمير المؤمنين» في الشؤون الدينية، اصطف مدافعا عن العلمانية في دولة امارة المؤمنين ،وان كانت هذه العلمانية بالصيغة المغربية، على منوال الديمقراطية المغربية ، والنموذج التنموي المغربي واشياء أخرى كثيرة مغربية كذلك...

المهم أن السيد وزير الأوقاف أقر واعترف، أن هناك علمانية مغربية ، وهي تلك العلمانية التي سمحت لحزب إسلامي أن يسير شؤون الحكومة في دولة إمارة المؤمنين، حيث عملت حكومة الحزب الإسلامي على استخلاص الضرائب من بيع الخمور، ودور القمار، والفنادق السياحية، وفوائد الأبناك و«محرمات» أخرى لا يتسع المجال لعرضها ...

طيب، وماذا كان رد السيد بنكيران، زعيم الحزب الإسلامي، على مرافعة السيد وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية؟

كان السمع، والطاعة ، والاعتذار عن سوء الفهم ، وانتهى الأمر.

بناء على ما سبق، نستشف ما يلي:

أن العلمانية (بفتح العينة) ، (la laïcité)، فصل الدين عن الدولة، وليس عن المجتمع، والتي تناضل القوى الحقوقية، والديمقراطية، التقدمية من أجل إقرارها، وتعتبرها دولة امارة المؤمنين، وحركات الإسلام السياسي رجسا من عمل الشيطان، وكفرا بواحا، قد أصبحت بقوة الواقع واقعا يعلو ولا يعلى عليه وإلا بماذا كان سيرد وزير اوقاف دولة امارة المؤمنين على مخاطبه الفرنسي؟ وكيف سيصل السيد بنكيران وحزبه الإسلامي الى سدة الحكومة ومنافعها من «حلال وحرام» ...

خلاصة القول :

إن العلمانية او اللائكية، لمن يفضل الاحتفاظ بالأصل الاغريقي للكلمة، ليس ايديولوجية، ولا موقفا سياسيا يعادي الدين، بل هي الرغبة في أن تكون للإنسان القدرة على التعبير عن وجهة نظره، بعيدا محاكم التفتيش ، وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ميناء طنجة يسهل على العدو الصهيوني استكمال جريمته

(بيان حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بالمغرب)

للمرة الخامسة ترسو في ميناء طنجة المتوسّطي سفينة أخرى محملة بالعتاد العكسري آتية من الجيش الأمريكي ومتوجهة إلى مخازن الجيش الصهيوني....

هكذا في وقت متأخر من يوم الإثنين 2 دجنبر، سفينة MAERSK CHICAGO القادمة من أميركا رست في ميناء طنجة وقد أفرغت هذه الحمولة على الرصيف رقم 2 التابع لنفس الشركة الدانماركية.

وحالياً تقترب سفينة سادسة هي MAERSK KINLOSS التي خرجت من ميناء نيوارك بالولايات المتحدة في 30 نونبر وستدخل ميناء طنجة في الصباح الباكر من يوم 8 ديسمبر. لتدخل بعدها NYSTED MAERSK على الساعة 10:00 من نفس اليوم لتنقل ما يحتمل كونه شحنات مركبات ومعدات عسكرية، علاوة على مواد خطيرة إلى أيدي الجيش الصهيوني.

إن تواتر سفن أسطول ميرسك على ميناء طنجة المتوسطي وتطابق نمط تحركها مع تحقيق حركة الشباب الفلسطيني والذي استندت عليه إسبانيا في قرارها منع سفن شركة الشحن المعنية من الرسو في موانئها، لا يدع مجالاً للشك بأن السلطات المغربية قد فتحت الباب على مصراعيه عبر ميناء طنجة لسد حاجة جيش الاحتلال من عتاد وتجهيزات عسكرية تُستخدم في إبادة الشعب الفلسطيني.

نذكّر بأن التحقيق قدّر عبور سفينة واحدة من أسطول ميرسك المؤلف من 17 سفينة مرة كل أسبوع لتزويد آلة الإبادة، وتم عدّ 2110 شحنات لهذا الغرض ومجموع 23500 طن من السلع بين شتنبر 2023 وشتنبر 2024، عبر نظام تشغيل من مرحلتين: الأولى اثني عشرة سفينة هي المكلفة بنقل – كل واحدة بدورها – الشحنات عبر المحيط الأطلسي إلى إحدى الموانئ المتوسطية، والثانية أن تتولى إحدى السفن الخمس التي تنشط في البحر الأبيض المتوسط نقل هذه الشحنات إلى موانئ الكيان الصهيوني في حيفا أو أسدود.

وعودة إلى نشاط حركة سفن شركة الشحن ميرسك بميناء طنجة خلال الشهر الماضي فحسب: نجد بأن:

MAERSK DENVER دخلت في 8 نونبر

MAERSK SELETAR في 14 نونبر

MAERSK HARTFORD في 17 نونبر

MAERSK PITTSBURGH في 29 نونبر

MAERSK CHICAGO في 2 دجنبر

إننا في حركة المقاطعة بي دي أس بالمغرب:

– ننددّ باستمرار تسهيل وصول الشحنات العسكرية إلى جيش الاحتلال الصهيوني.

– نطالب السلطات المعنية بالتوقف عن استقبال سُفن الإبادة هذه ومنع رسوها في موانئنا.

– نجدد تحيتنا لعمال الميناء الذين رفضوا تحميل الشحنات، وننددد بالتعسّف الذي طالهم من شركة ميرسك وميناء طنجة، وننادي عمال الموانئ للتضامن مع رفاقهم وللتصدي لهذه السفن والامتناع عن إفراغها وتحميلها.

– نحث الأطراف الحرة وعموم المغاربة على تكثيف الفضح وجهود التصعيد والتعبير عن سخطنا ورفضنا المطلق لأن تكون موانئنا المغربية وسيلة لتسهيل جريمة الإبادة الجماعية في حق أهلنا في فلسطين.

حدث الأسبوع

سقط النظام السوري يوم 8 دجنبر 2024

الحبيب التيتي

مباشرة بعد اعلان الهدنة في الجبهة اللبنانية بعد الاتفاق بين جزب الله والكيان الصهيوني اندلعت العمليات العسكرية في سوريا وتسارعت وثيرة سقوط المدن الرئيسية على الخط الرابط بين حلب وحمص ليصل يوم 8 دجنبر الى دمشق وتتوج هذه العمليات بفرار بشار الاسد الى خارج البلاد ودخول زعيم « هياة تحرير الشام» محمد الجولاني الذي ادلى بتصريح مقتضب في مسجد الامويين بدمشق. أعلن فيه عن استيلاء تنظيمه وحلفاءه على السلطة، وعن تحرير سوريا من الوجود الايراني. وهو يلقي بخطابه هذا، بدء الكيان الصهيوني ينفذ خطة التوغل في الاراضي السورية وبإرسال الطائرات الحربية في طلعات هجومية على المطارات والقواعد العسكرية للجيش السوري، تم عبرها مسح هذه المطارات والقواعد من الوجود. لم تضيع «اسرائيل» الوقت واستغلت المناسبة لتفرض حقائق جديدة على التراب السوري معززة بذلك وجودها في الجولان المحتل منذ حرب اكتوبر 1973 انها سياسة الامر الواقع المتمثلة في التوسع الصهيوني وتكبير خريطة الكيان الصهيوني التي اعتبرها دونالد ترامب صغيرة جدا وهو بذلك يعطي الاشارة والتغطية الاعلامية لهذا التوسع وما سيستتبعه.

لقد بدأت عملية تقسيم وتفكيك سوريا، وظهرت الاطماع سريعا من طرف الجيران وفي طليعتهم الكيان الصهيوني. اما تركيا فعينها على الحدود مع سوريا وستحافظ على وجودها بدريعة مواجهة الارهابيين نظرا لهشاشة السلطة الجديدة وانعدام الثقة في قدرتها على محاربة الاكراد.

ان سقوط النظام السوري يؤشر على حقائق متعددة منها ما هو واضح ومنها ما يحتاج للمزيد من الوقت لمعرفتها. ما يمكن تقديمه كمعطيات واضحة هو تفكك المؤسسة العسكرية والامنية للنظام وكذلك سحب الغطاء العسكري والسياسي الروسي والايراني وبقي النظام عاريا من دون حماية تلك الحماية التي مدته بأكثر من 13 سنة من الاستمرار في السلطة. كما يجب الاخذ بعين الاعتبار عزلته الشعبية وانحصار قاعدته في اقلية منفعة من الريع والقرب من سلطة القرار السياسي والتحكم فيما تبقى من ثروات البلاد. لا بد ايضا من الاشارة الى انهيار حزب البعث في سوريا مثل ما حصل مع شقيقه اللدود في العراق. بسقوط النظام السوري تغلق مرحلة سياسية قادها حزب البعث في العراق وسوريا ويصل المشروع القومي البعثي الى نتيجته المحتومة لبعده وانعزاله على الطبقات الثورية في البلدين. ها هي البعثية تلحق بالناصرية في فشلهما في قيادة معركة التحرر من الامبريالية والصهيونية. ولمكر التاريخ فان القوى التي قادت هذه المعركة مع الفكر القومي بدورها تساقطت وظهر فشل مشروعها السياسي والمجتمعي بفعل دخول منطقة العالم العربي والمغاربي في سيرورة ثورية سقط معها مشروع الاسلام السياسي واتضح بانه لا يستطيع ان يقود معركة التحرر الوطني من قبضة الامبريالية والصهيونية وهو جزء من خطة اختراق التغيير الثوري في المنطقة.

09/12/2024